خطاب المواقع الإلكترونية حول الدستور المصرى ٢٠١٢

دراسة تحليلية لخطابات التيارات المدنية وذات المرجعية الإسلامية

د. آمال كمال

أستاذ الصحافة المساعد
قسم الإعلام -كلية الآداب -جامعة حلوان

يعد الجدل المثار فى مصر بشأن إعداد وثيقة الدستور المصرى 2012وعمل الجمعية التأسيسية جدلا سياسيا أكثر من كونه جدلا قانونيا ، ويرى بعض المراقبين أن هذا الجدل والتجاذبات سببه استقطاب شديد بين مختلف القوى والتيارات السياسية ولاعلاقة له بالوثيقة الدستورية فى حد ذاتها . فيما نظر آخرون إلى أن هذا الجدل ظاهرة صحية بشرط أن يكون جدلا من أجل البناء لاالهدم ، ورأى آخرون أن سبب تعثر عمل الجمعية التأسيسية الاستقطاب السياسى لتركيبتها واختلال التوازن بين القوى الليبرالية والإسلامية . وقد أدى ذلك إلى حالة من الانسداد والمواجهة المفتوحة بين المؤيدين والمعارضين التى خلفها الإعلان الدستورى فى نوفمبر 2012ورأى البعض أن قرارات الرئيس المصرى لها مبرراتها السياسية ولكنها ليست متطابقة مع القانون ويمكن أن تنجم عنها سلبيات لاحقا .

لقد كان الاستقطاب السياسى الحاد أسوأ نتائج مابعد ثورة يناير وقد بدأت ملامحه إبان الاستفتاء على التعديلات 25 الدستورية فى 19مارس 2011 ثم استمر وتفاقم حجمه حتى بلغ ذروته خلال الفترة التى شهدت الجدل حول الدستور وصدور الاعلان الدستورى فى نوفمبر 2012الذى زاد من شدة الاستقطاب وبعد ذلك على الاستفتاء على الدستور وتكمن خطورته فى حشد طاقات الأفراد وتعبئتهم لدعم رؤية واحدة تنطلق من صورة إيجابية للذات مقابل خطأ الغير وانحرافهم، ومن ثم فهذا الاستقطاب يقسم المجتمع ويدعم النزاع والشقاق ويؤدى إلى التصنيف على أساس الهوية الفكرية والسياسية ويفرض على المصريين منهج الفسطاطين فسطاط الحق وفسطاط الباطل .

ويمثل الخلاف على الجمعية التأسيسية نتاج مفارقات بين التيارات السياسية والفكرية فى الساحة المصرية أبرزها مفارقة الحزبى والوطنى حيث أن تشكيل الجمعية من البداية هو تشكيل حزبى سياسى له عدد محدد يمثلون التيارين الكبيرين المحافظ والليبرالى والمعيار هو مدى تمسك الطرفين بدور الدين فى الحياة العامة والتشريعية ومفارقة التشدد والمرونة حيث أن قوى التشدد على الجانبين تعتقد أنها تتبنى مواقف وطنية فالمحافظون يعتقدون أن الوطنية فى أن تكون عبارات من قبيل " شرع الله " و"أحكام الشريعة " موجودة بكثرة لضمان ألايخرج الدستور عن شرع الله ، والليبراليون يعتقدون أن الوطنية فى أن تغييب هذه العبارات ليس بالضرورة رفضا لشرع الله ولكن تحوطا من أن تستخدم كأدوات لصناعة دولة كهنوتية(١).

وتكمن المشكلة أن الدستور إذا وضع بمعرفة قوى الأغلبية فى السلطة التشريعية أو على الأقل بتوجيه منها لن يكون معبرا بالضرورة عن مجمل قوى المجتمع وتوجهاتها وبالتالى سوف يصبح أقرب إلى وثيقة سياسية مؤقتة تزول بزوال هيمنة من وضعها منه إلى وثيقة اجتماعية حاكمة لاتختلف حول جوهرها قوى المجتمع كافة(٢).

لم تكن معركة الدستور الأساسية بين مؤيدين للنص الدستورى ومعارضين له وإنما كانت بين تيارين أحدهما ذو مرجعية إسلامية ويمثله الإخوان المسلمون والسلفيون والآخر تيار ذو مرجعية علمانية مدنية ويمثله الليبراليون واليساريون ، وقد لعبت حدة الاستقطاب الذى جرى فى المشهد السياسى المصرى بين التيارين دورا رئيسا فى تحويل الاستفتاء على الوثيقة الدستورية إلى صراع بين الحكم والمعارضة .

وقد اشتعل الخلاف السياسى بين فريقين وسط تضاؤل احتمالات جسر الهوة بين معسكرين أحدهما يوافق على

مشروع الدستور والآخر يرفضه بينما تحول تدريجيا فى ظل عمليات شحن وتعبئة لم تتوقف إلى صراع عقائدى اختلطت فيه الأوراق وأصبح ينذر بأوخم العواقب ويهدد مستقبل البلاد . ويتجلى الصراع بين معسكرين حاول كل منهما فرض إرادته السياسية على الآخر فهناك معسكر تشكله فصائل مختلفة موحدة حول مشروع حضارى يعبر عنه تيار الإسلام السياسى الذى يصر على ضرورة الإسراع بالاستفتاء على دستور يرى أنه يشكل لبنة أولى على طريق تحقيق هذا المشروع . وهناك معسكر آخر تشكله فصائل سياسية أخرى مختلفة لكنها تبدو موحدة حول مشروع ديمقراطى ترى استحالة وضعه موضع التطبيق إلا إذا أسقط الدستور المطروح للاستفتاء(٣).

الدراسات السابقة :

دراسات تناولت وسائل الإعلام والتعديلات الدستورية :

دراسة رجاء الغمراوى (2013) حول دور النخبة فى إدارة أزمات المجتمع ، استهدفت الوقوف على الأطر التى يتم من خلالها عرض آراء النخب لأزمة الدستور وذلك من خلال تحليل مضمون للبرامج التليفزيونية فى كل من القناة الفضائية المصرية وقناة 25يناير وقناة on TVوذلك خلال الفترة من /25 يوم الاستفتاء على الدستور. وتوصلت 2012/ 15/12حتى 11 إلى تأثير الأيديولوجيات السياسية والانتماءات الحزبية على الأطر التى قدمت بها الأزمة ، كما خلصت إلى أن معالجة الأزمة تتسم بالانحياز والتخلى عن الموضوعية(٤).

دراسة منى المراغى (2009)(٥)حول محددات تشكيل أطر مضمون الخطاب السياسى بالصحف القومية والحزبية والخاصة وذلك فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية التى حدثت عام 2005 والانتخابات التى أعقبتها ، وتوصلت إلى اختلاف الأطر المستخدمة فى معالجة الأحداث فقد تم توظيف إطار الإشادة بنزاهة الانتخابات فى الأهرام فى حين اقتصر توظيف أطر النقد والدعوة لمقاطعة الانتخابات والصعوبات التى تواجه المرشحين على جريدتى الوفد والمصرى اليوم .

دراسة أشرف جلال (2009) حول التعديلات الدستورية فى القنوات المصرية الحكومية والخاصة وأثرها على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية للجمهور المصرى ،وأظهرت طغيان التحيز على طريقة العرض للقضية موضع البحث وغلبة الجانب الدعائى أكثر من الجانب الحقائقى فى البرامج الحوارية ، كما أظهرت وجود فروق جوهرية بين اتجاهات الأفراد الذين تعرضوا لهذه القضية عبر قنوات مختلفة(٦).

دراسة وفاء عبد الخالق (2008) استهدفت التعرف على دور البرامج الحوارية فى تشكيل اتجاهات الجمهور نحو التعديلات الدستورية وأجريت على عينة حجمها 420مفردة وأسفرت عن وجود علاقة ارتبط ايجابية دالة إحصائيا بين إدراك الجمهور للاتجاه السائد فى القنوات الخاصة واتجاهه نحو التعديلات الدستورية(٧).

دراسة شيماء ذو الفقار (2007) حول التغطية التليفزيونية للتعديلات الدستورية وعلاقتها باتجاهات الرأى العام نحو شرعية النظام ، وأجريت على عينة بلغت 414مفردة وأظهرت وجود علاقة ارتباطية دالة بين حجم التعرض للتغطية التليفزيونية الخاصة بالتعديلات والاتجاه نحو شرعية النظام السياسى(٨).

دراسات استخدمت تحليل الخطاب فى المجال السياسى فى المواقع الإلكترونية:

دراسة McClskey&Kim 2012عن الاستقطاب السياسى فى المعالجات الصحفية توصلت إلى أن الجماعات المعتدلة أقل ظهورا فى المقالات الصحفية فى حين يتم التركيز على الرؤى الاستقطابية التى قد تتضمن قيما إخبارية تنطوى على قدر من الصراع(٩).

دراسة حسام إلهامى (2010) حول الخطاب الإعلامى لحركات الاحتجاج الاجتماعى على شبكة الانترنت توصلت إلى تركيز الخطاب على رسم ملامح الصورة السلبية للطرف المناوىء وهو النظام فى محاولة لبيان فشله فى إدارة البلاد وتسبب فى تردى الأوضاع القائمة، يلى ذلك طرح الخطاب للقضايا التى تركز على تشخيص وتجسيد أزمات المجتمع المصرى فى ظل النظام القائم(١٠).

دراسة Kimوآخرون 2010 وتركز على كيفية قيام الإعلام الأمريكى بتأطير قضية الفقر وتقديم أسبابها وحلولها وتهتم بالعوامل المؤثرة على اختيار الإعلام لأطر معينة وأجريت على أربع صحف أمريكية من ولايات مختلفة وخلصت إلى أن الصحف الليبرالية ركزت على الأسباب والحلول الاجتماعية للفقر مقارنة بالصحف المحافظة(١١).

دراسة جمال عبد العظيم (2009) حول أطر إنتاج الخطاب الخبرى فى المواقع الإلكترونية فى الأزمات الدولة وتوصلت إلى أنه تم استخدام آليات مثل تضخيم أخطاء الخصوم وإبرازها

واعتماد أسلوب التشكيك لأهداف الخصوم مقابل التأكيد على صدق أقوال وأهداف الذات كما أسفرت عن اختلاف توظيف موقعى بى بى سى والعالم للأطر الإخبارية بما يتفق مع توجهاته من الأزمة(١٢)

دراسة سلوى دهمش (2008)حول اتجاهات الخطاب الصحفى الإلكترونى نحو الحركات الإسلامية وتوصلت إلى تقديم تصورات شديدة السلبية لجماعة الإخوان المسلمين فى خطاب الأهرام وتعمد انتقاء وقائع تاريخية حول ممارسات سلبية للجماعة وذلك بهدف الهجوم على الجماعة والتشكيك فى أهدافها(١٣).

دراسة جمال عبد العظيم (2007)حول أثر الأيديولوجية السياسية للدولة فى بناء الأطر الإخبارية أظهرت وجود اختلاف فى تأطير القضايا الرئيسة والفرعية فى أزمة دارفورواختلاف فى سمات الشخصيات الفاعلة فى الأزمة نتيجة لاختلاف الأيديولوجية السياسية للدولة التابع لها كل موقع(١٤).

دراسة ماهيناز رمزى (2006)حول بنية أطروحات خطاب الإصلاح السياسى داخل ساحات النقاش على المواقع الإذاعية والتليفزيونية على شبكة الانترنت وتوصلت إلى تأرجح الخطاب بين مفهومى التغيير والاستقرار كسبيل للإصلاح السياسى واعتماد الخطاب على الوصف السلبى للقوى الفاعلة على اختلاف أنواعها(١٥).

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين مايلى :

- تركيز الدراسات التى عنيت بالتعديلات الدستورية على العلاقة بين التعرض والاعتماد على وسائل الإعلام والحصول على المعلومات والمشاركة السياسية

- ندرة الدراسات الإعلامية التى عنيت بتحليل خطاب التيار السلفى بشأن القضايا السياسية ، وتركيز الدراسات على الإخوان المسلمين .

- أفادت الدراسات فى تحديد المشكلة البحثية وأهميتها وصياغة أهداف الدراسة وكذلك تفسير النتائج .

- تسهم هذه الدراسة فى سد الفراغ العلمى فى الدراسات الأكاديمية فى مجال الخطاب الإعلامى نظرالعدم وجود دراسات تناولت الخطاب الإعلامى حول الدستور المصرى .

مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة فى سؤال محورى يتعلق برصد وتوصيف وتحليل ملامح وسمات خطاب عينة من المواقع الإلكترونية حيال الدستور المصرى 2012 وتحليل دور خطاب التيارات المدنية والتيارات ذات المرجعية الإسلامية حول الدستور المصرى 2012 فى تشكيل الجدل حول القضية ، والتعرف على أجندة القضايا المركزية والثانوية التى تطرحها الخطابات موضع الدراسة ، وتحليل الخطابات من حيث نوع الأطروحات المستخدمة فى التعبير عن المواقف والحجج الداعمة لهذه الأطروحات ، ورصد وتحليل التصورات والأدوار المقدمة للآخر فى الخطابات موضع التحليل ، وتحليل ماهية الأطر المرجعية التى استندت إليها الخطابات فى تناول القضية محل البحث .وذلك تأسيسا على كون الآخر هو الطرف المختلف سياسيا وأيديولوجيا مع منتج الخطاب فالآخر بالنسبة لخطاب التيارات المدنية هو المنتمى لتيار الإسلام السياسى أو التيارات ذات المرجعية الإسلامية(الإخوان المسلمون والسلفيون)، والآخر بالنسبة للتيارات ذات المرجعية الدينية هو المنتمى للتيارات المدنية (الليبراليون واليساريون) وهم المعارضون للدستور فى الدراسة الراهنة .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة مما يلى :

- احتلال قضية كتابة الدستور المصرى مساحة كبيرة من الاهتمام سواء على مستوى النخب السياسية أو المستوى الإعلامى أو الرأى العام وتباين الاتجاهات نحوها مابين مؤيد ومعارض .

- طبيعة الظروف العامة التى أحاطت بكتابة الدستور وتشكيل لجنته التأسيسية والاستفتاء عليه فى ظل مناخ اتسم بحالة من الاستقطاب والانقسام والتربص وفى ظل تنامى دعوات لحل الجمعية ومقاطعة الاستفتاء وإسقاط الدستور .

- خطورة الدور الذى تمارسه وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية بصفة خاصة فى تشكيل الجدل حول الدستور وبلورة خطاب صحفى يثير النقاش حول تلك القضايا السياسية.

- أهمية دراسة تحليل الخطاب بشأن صياغة الدستور المصرى ودور منتجى الخطابات من التيارات المختلفة فى طرح مفاهيم ومقولات معينة بهدف كسب التأييد وإبراز صحة

أطروحاتهم مقابل إبراز زيف إدعاءات المقولات المتصارعة .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لبحث دور الخطاب الصحفى حول الدستور المصرى 2012 فى تشكيل الجدل حول القضية، والتعرف على أجندة القضايا المركزية والثانوية التى يطرحها الخطاب الصحفى موضع الدراسة، وتحليل الخطابات من حيث نوع الأطروحات المستخدمة فى التعبير عن المواقف والحجج الداعمة لهذه الأطروحات، ورصد نوع وسمات الفاعلين الرئيسيين فى الخطاب المتعلق بقضية الدرسة، وتحليل ماهية الأطر المرجعية التى استندت إليها الخطابات فى تناول القضية محل البحث .

تساؤلات الدراسة :

١- ماالأطروحات المركزية والفرعية التى تناولتها الخطابات موضع البحث تجاه الدستور ؟

٢- ماالحجج والبراهين التى استعان بها منتجو الخطابات فى التدليل على صحة مواقفهم ؟

٣- ماالتصورات التى قدمها كل خطاب للآخر وماطبيعة السمات والأدوار التى اتبطت بالقوى الفاعلة فى الخطابات موضع التحليل ؟

٤- ماالأطر المرجعية التى وظفتها الخطابات موضع التحليل بهدف تدعيم صحة مواقفها ؟

٥- ماأوجه التشابه والاختلاف بين خطابات التيارات المدنية والتيارات ذات المرجعية الإسلامية تجاه القضية محل البحث ؟

الإطار النظرى :

مدخل التحليل الثقافى :

تعتمد هذه الدراسة على مدخل التحليل الثقافى ، حيث تنظر الدراسات الثقافية لمضمون وسائل الإعلام باعتباره رافدا مركزيا يشكل من خلاله الجمهور رؤيته بشأن العالم المحيط ، وذلك انطلاقا من مساحة الدور المتعاظم لوسائل الإعلام فى عالمنا المعاصر . وتركز دراسات التحليل الثقافى على تحليل دور وسائل الإعلام كوسائط متحيزة فى إدراك ونقل الواقع السياسى ، واستخلاص دور الإعلام فى إعادة إنتاج الأيديولوجيا المهيمنة ثقافيا ، ودمج الأفراد فى منظومة القيم السائدة والسعى نحو إضفاء الاختلافات عبر تنميط الثقافة المقدمة للجمهور[١٦]. ويركز مدخل التحليل الثقافى على دراسة رؤى العالم السائدة فى مجتمع معين ، وعلى تحليل الإدراكات والتصورات والصور النمطية عن النفس وعن الآخرين وعن القيم السائدة ،وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة فى المجتمع مع تركيز خاص على اللغة باعتبارها معبرة برموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التى تؤثر على السلوك الاجتماعى والسياسى فى التحليل النهائى[١٧]. ويؤكد هذا المدخل على دور وسائل الإعلام فى تشكيل الحقائق الاجتماعية وأنه يتم استغلال تأثير وسائل الإعلام من قبل الجماعات المسيطرة لتدعيم أفكارها واتجاهاتها ونشرها فى المجتمع ، ومن ثم يتم النظر إلى النص الصحفى باعباره خطابا أيديولوجيا له كافة سمات ووظائف الأيديولوجيا من التركيز على بعض الجوانب وإخفاء البعض لصالح منتجى الخطاب وتأسيسا على ذلك فإن دراسة الخطاب الصحفى لايمكن أن تتم بمعزل عن السياق الاجتماعى والسياسى والثقافى الذى يعمل فى إطاره[١٨].

وتمارس الخطابات الإعلامية وفقا لمدخل التحليل الثقافى وظيفتين إحداهما أيديولوجية تقوم من خلالها بتضمين مفردات الحياة الاجتماعية داخل نظم منطقية متوافقة،والثانية تحاول من خلالها أن تمنح معنى للعالم أى أن الخطابات الإعلامية تسعى لتشكيل البناء الأيديولوجى للمجتمع والتأثير فيه[١٩]. وتحاول الدراسة من خلال مدخل التحليل الثقافى استخدام تحليل الخطاب بهدف تقديم تحليلات وتفسيرات ذات منحى نقدى لايتوقف عند دراسة المضمون الظاهر بل يتعدى ذلك إلى دراسة الوظائف الاجتماعية للخطابات وعمليات التناص أو التعارض فيما بينها .

وتمثل وسائل الإعلام أدوات أساسية فى الترويج للمفاهيم الأيديولوجية ومنحها قدرا من الانتشار فى المجتمع فلكل مؤسسة إعلامية موقف مسبق من البيئة المحيطة بها ولتلك المؤسسات أهداف سياسية تنعكس على خطابها ومن ثم تعكس الخطابات الإعلامية أيديولوجية منتجيها[٢٠].

يعرف الخطاب بأنه طريقة معينة للتحدث عن الواقع وفهمه ، كما أنه مجموعة النصوص والممارسات الخاصة بإنتاج النصوص وانتشارها واستقبالها مما يؤدى إلى إنشاء وفهم الواقع الاجتماعى ، والخطاب هو واقعنا الاجتماعى وإدراكنا لهويتنا أى أنه بدون خطاب لايوجد واقع اجتماعى وبدون فهم الخطاب لايمكن أن نفهم واقعنا وتجاربنا[٢١]. وينظرتحليل

الخطاب إلى الكلام سواء كان كلاما منظوما أو نصا باعتباره ممارسة اجتماعية تعتمد على مصادر فى تفعيلها ، يعنى ذلك أن الكلام هو ضرب من الفعل أو ضرب من التفاعل مع الآخرين ، ومن ثم فإن له صفة الممارسة الاجتماعية فهو موجه إلى آخرين يتلقونه وهو يضمر فى داخله هدفا أو أكثر وله مرجعية أو مرجعيات أو مصادر يشتق منها مواقفه وتوجهاته ، ولذلك فإن تحليل الخطاب ينظر إلى الكلام باعتباره موضوع ذو علاقات وتشابكات ودلالات ورموز ومعان ، وهو يوجد داخل سياق يتفاعل معه ، ولايمكن النظر إليه خارج هذا السياق ، ومن ثم فهو يساعد على فهم السياق الذى تبلورت فيه هذه القضايا والمشكلات[٢٢]. وينظر تحليل الخطاب للنصوص باعتبارها تنتج عبر أفراد ينخرطون فى نسيج المواقف الاجتماعية ومن ثم فاللغة التى يستخدمها منتجو الخطابات تعكس أطرا أيديولوجية محددة[٢٣].

ومن ثم يعتمد البحث على تحليل الخطاب النقدى وهو أسلوب من أساليب التحليل الكيفى ينظر إلى اللغة أو النص باعتباره ظاهرة اجتماعية ، ويهتم هذا الأسلوب بالربط بين الخطاب وبين السياق الاجتماعى الذى أنتج فى إطاره ، حيث يهدف لاكتشاف المواقف الاجتماعية المرتبطة بإنتاج وتشكل هذا الخطاب وبالتالى يعنى بمناقشة الظروف السياسية التى أسفرت عن هذا الخطاب.

وينظر تحليل الخطاب النقدى إلى النصوص على أنها تنتج عبر أفراد ينخرطون فى نسيج المواقف الاجتماعية فالذين ينتجون النصوص يدخلون إلى اللغة وهم محملين باستعدادات مختلفة كما أنهم يحملون فى ذاكرتهم تاريخا ذا دلالات سياسية وأيديولوجية ، ومن ثم فإن اللغة التى يستخدمونها تعكس أطرا أيديولوجية محددة ، وفضلا عن ذلك فإن النصوص تكشف عن علاقات قوة وعلاقات هيمنة ولايمتد النقد إلى النص فقط بل يمتد إلى المكونات المرتبطة ببنية النص كاللغة المستخدمة وكاتب النص والبناء الاجتماعى والثقافى الذى يتشكل النص فى إطاره[٢٤].

ويعد الخطاب مرادفا لتصور أو موقف فرد أو جماعة بشأن قضية مطروحة ويمثل الخطاب تعبيرا عن أيديولوجيا الأفراد والجماعات وبالتالى تصبح صراعات الخطابات تعبيرا عن صراعات أيديولوجيات حيث تشكل اللغة المادة التى تصاغ بها مقولات الخطابات المتصارعة . وتتحدد صورة الخطاب بوجود مقولة رئيسة أو أطروحة يتم تدعيمها وتأكيد صحتها عبر مقولات فرعية وذلك بهدف إقناع المتلقى بصحة مايطرحه الخطاب[٢٥].

كما يسعى البحث للكشف عن استراتيجيات الخطابات الصحفية موضع البحث ، وذلك تأسيسا على كون الاستراتيجية تعنى طرقا محددة لتناول مشكلة ما أو القيام بمهمة من المهمات أو هى مجموعة عمليات تهدف إلى بلوغ غايات معينة[٢٦]. فاستراتيجات الخطاب يقصد بها الخطط التى يستخدمها المرسل أثناء إنشاء الخطاب والتى تتكرر فى الخطاب من خلال أنساق لغوية وأدوات معينة[٢٧].

ويعتبر أحد الملامح الأساسية للانترنت قدرته على تقديم كم غير محدود من المعلومات والخطابات السياسية. مما يسفر عن اهتمام متزايد بالسياسة وتفضيل المشاركة[٢٨]. وقد وجد أن التعرض للمعلومات السياسية Hardy&Scheufele 2005 ومناقشتها عبر الانترنت ذو تأثير رئيسى على المشاركة السياسية[٢٩]. فالانترنت يقدم فضاء افتراضيا يسمح للأفراد بالتعرف على المعلومات السياسية ممايقود بالتالى إلى أنشطة سياسية فى الواقع .وقد أكد Kim&kim 2008على أهمية المحادثات السياسية للمجتمع ووصفا تلك المحادثات بأنها تمثل جزءا أساسيا من التشاور الديمقراطى[٣٠].حيث يتسم الاتصال التشاورى بأن المشاركين عرضة لتغيير أحكامهم وتفضيلاتهم ووجهات نظرهم أثناء التفاعل الذى يتضمن الإقناع وليس الإجبار .وقد حدد جراهام Graham 2008 عدة شروط لهذا التشاور تتضمن عملية تحقيق الفهم أى أن المناقشة تعتمد على المنطقية وتبادل الآراء وتتسم بالمرونة[٣١].

وتؤكد الأدبيات على دور الانترنت بوجه عام فى المناقشات السياسية، وتشير إلى مفهوم التشاور السياسى[٣٢]political deliberation الذى يعرف بأنه عملية تواصلية تعتمد على الحوار والنقاش وطرح الحجج والأسباب واستخدام أساليب الإقناع. ومن المفترض أن تسفر المناقشات السياسية عن مخرجات سياسية مرغوبة مثل المعارف السياسية ومزيد من الفاعلية السياسية والتسامح الاجتماعى[٣٣].

ويشير العالمان الأمريكيان Gutmann&Thompsonإلى أن التشاور يعد مفيدا للديمقراطية لأنه لايسر تكوين الرأى العام بشكل صحى فحسب ولكنه أيضا يشكل اتجاهات وأنماط مدعمة للمشاركة مثل الثقة الاجتماعية والفعالية السياسية ،و

يتم بلورة المواقف غير الواضحة لدى الأفراد تدريجيا حتى تصل إلى اتجاهات أو أفعال محددة[٣٤].

الإجراءات المنهجية :

نوع الدراسة : تنتمى هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات الوصفية التحليلية الكيفية التى تعنى بشكل أساسى برصد وتحليل وتفسير خطابات التيارات المدنية والدينية بشأن الدستور المصرى 2012فى عينة من المواقع الإلكترونية .

مناهج الدراسة :

منهج المسح الإعلامى : تستعين الدراسة بمنهج المسح الإعلامى بشقيه الوصفى والتحليلى وذلك فى مسح وتوصيف وتحليل كافة الخطابات موضع البحث

المنهج المقارن : ويستخدم لرصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخطابات الصحفية المنتمية لتيارات سياسية معينة تجاه الدستور المصرى .

أدوات الدراسة :

تستعين الدراسة بتحليل الخطاب استنادا إلى كون الخطاب يمثل رسالة إقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة أوتغييرها أو تفنيد وجهة نظر مضادة فى مجال حوار تفاعلى تنافسى بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة وتتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية[٣٥]. إذ يفترض تحليل الخطاب وجود علاقة جدلية بين البنية الاجتماعية وبين الأفعال والمواقف والمؤسسات التى تنبثق منه ، فالسياق الاجتماعى والمؤسسى يشكل الخطاب ويؤثر فيه ، كما تقوم الخطابات بدورها فى التأثير فى الواقع السياسى والاجتماعى[٣٦].

أ- أداة مسار البرهنة :

تستخدم لرصد الأدلة والبراهين التى يثبت بها الخطاب مقولاته المختلفة بهدف إقناع المتلقى ، كما تفيد هذه الأداة فى تحليل القضايا الخلافية الجدلية التى تعبر فيها القوى المتصارعة عن آرائها ومواقفها وتوجهاتها فى سبيل إقناع المتلقى بصحة مواقفها وتفنيد مواقف الطرف الآخر . فمسار البرهنة يعبر عن عملية استدلال منطقى تشمل أطروحة معينة ذات حيثيات يسعى منتج الخطاب لإقناع المتلقى بها وتفنيد الخطابات الأخرى المختلفة معه . ويتيح تطبيق هذه الأداة استخراج وتصنيف أطروحات الخطاب ورصد عملية تقديم الحجج الدالة على صحة الطرح فى كل خطاب .

ب- أداة تحليل القوى الفاعلة :

ويتم تطبيقها بهدف استخلاص سمات الفاعلين الأساسيين الذين ينسب إليهم أدوار وصفات معينة (إيجابية /سلبية) داخل الخطابات الصحفية موضع التحليل .

ج- تحليل الأطر المرجعية :

وتستخدم بهدف رصد المنطلقات الفكرية المختلفة التى تكمن وراء المقولات التى ترد داخل الخطابات موضع التحليل ، وذلك تأسيسا على وجود منطلقات فكرية متباينة تستند إليها الخطابات فى تدعيم صحة مواقفها وذلك وفقا للمرجعية الفكرية والأيديولوجة لمنتج الخطاب .

الإطار الإجرائى:

مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى الخطابات التى تناولت مناقشة مسودات الدستور المصرى 2012خلال الفترة منذ تشكيل الجمعية التأسيسية الثانية وحتى إعلان نتائج الاستفتاء على الدستور وذلك فى المواقع الإلكترونية التى تعبر عن تيارات مدنية وأخرى ذات مرجعية دينية .

تمثلت عينة الدراسة فى موقعى المصرى اليوم (الممثل للتيار الليبرالى) وموقع صحيفة الأهالى (يمثل التيار اليسارى) وذلك للتعبير عن مواقف التيارات المدنية كما شملت العينة موقعى الحرية والعدالة كمعبر عن الإخوان المسلمين وموقع صوت السلف[٣٧] كمعبر عن التيار السلفى وذلك للتعبير عن مواقف التيارات ذات المرجعية الإسلامية.

وتتكون عينة الخطابات موضع التحليل من مواد الرأى المنشورة على المواقع الإلكترونية موضع البحث والتى تتعلق بالدستور المصرى سواء التى تتناول تشكيل اللجنة التأسيسية أوالتى تناقش مواد الدستور أو تتناول الموقف من الاستفتاء على الدستور أو نتائجه أو المتعلقة بالإعلان الدستورى الصادر فى 22نوفمبر 2012والذى يتضمن موادا من شأنها تحصين الجمعية التأسيسية .

حدود الدراسة :

تنصب الدراسة الراهنة على الخطابات الصحفية التى تناولت الدستور المصرى 2012وذلك خلال الفترة من يونية إلى ديسمبر 2012وبالتالى فالدراسة توقفت عند ظهور نتائج الاستفتاء على هذا الدستور ولم تمتد إلى عام 2013. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم تعطيل العمل بهذا الدستور يوم 3 /7 /

حيث تشكلت لجنة الخمسين لإجراء تعديلات على 2013 دستور 2012ومن ثم صدر دستور 2014بعد الاستفتاء عليه وإقراره بأغلبية كبيرة من الشعب المصرى. إلا أن الدراسة الراهنة تركزت على الجدل المثار حول دستور 2012والذى كان له بالغ الأثر فى سقوطه حيث لم يحظ بتوافق من كافة القوى والتيارات السياسية .

نتائج الدراسة :

تم تحليل 335مادة رأى منشورة على المواقع عينة الدراسة ، وذلك بواقع 163مادة رأى بالمصرى اليوم و25مادة فى موقع الأهالى ، 107مادة فى موقع الحرية والعدالة و 40مادة فى موقع صوت السلف .وفيما يلى عرض للنتائج التى أسفر عنها التحليل :

أولا : موقف خطابات المواقع الإلكترونية موضع الدراسة من الدستور المصرى 2012:

قدمت خطابات صحيفة المصرى اليوم موقفا رافضا للغاية للدستور المصرى ، حيث تميز خطاب موقع المصرى اليوم بالرفض الشديد للدستور المصرى والهجوم العنيف على هذا الدستور وعلى من قام بكتابته .وقد برز ذلك فى 38.6٪من الخطابات موضع التحليل) (63أطروحة) ، وقد قدمت هذه الخطابات أوصافا سلبية للدستور وذلك فى معرض تبريرها لرفضه والهجوم عليه ، ويمكن تصنيف السمات التى وصف بها الدستور إلى ثلاث سمات هى :

١- سمات تؤكد على أنه لايمثل كل المصريين وأنه لايعبر سوى عن جماعة الإخوان وبالتالى تنفى عنه شرعيته وتصفه بالبطلان وأنه لايحقق سوى مصالح تلك الجماعة وأهدافها فى السيطرة على الوطن . ومن أبرز تلك الصفات "دستور المرشد " "دستور يليق بك وبجماعتك " دستور مهلهل حكمه الهوى ومآرب الجماعة " " دستور إخوانى غير شرعى غير مصرى " دستور كتبه فصيل واحد " " دستور تحالف اليمين الثورى والدينى " "وثيقة التمكين الجديدة " دستور وضع لترتيب السلطة لصالح الإخوان إلى أن تتمكن تماما من تنفيذ مخططها القديم بالسيطرة التامة على الدولة المصرية " (٣٨)

٢- سمات تؤكد على أنه تم إعداده على عجل بدون تروٍ بهدف تمريره سريعا ومن ثم يتسم بالبطلان ويشوبه العوار ومليء بالثغرات ولم تكتب مواده برصانة. ومن هذه السمات وصفه بأنه دستور مسلوق تم سلقه فى ليلة غريبة مريبة وأنه دستور نصف الليل، دستور ال 18ساعة، دستور بائس كتبه سياسيون بائسون يؤسس لحكم استبدادى، دستور'منتصف الليل(٣٩).

٣- تقديم سمات للدستور تشير إلى خطورة الانقسام الذى حدث بالمجتمع المصرى حياله، فوصفته بأنه يطعن وحدة الوطن، ويشق صف أبنائه، دستور شق الأمة، ويؤكد انقسام المجتمع، دستور قسم المصريين، أوقع بينهم العداوة والبغضاء وسالت من أجله الدماء، دستور غير متوافق عله ويكرس الفاشية والديكتاتورية، وأنه دستور الفتنة والشقاق والدم ووثيقة لتمزق وحدة الأمة(٤٠).

أسفر تحليل خطاب موقع جريدة الأهالى عن رفض شديد للدستور وتم وصفه بالعديد من السمات السلبية وذلك فى كافة الأطروحات موضع التحليل بنسبة100٪ منها أنه "دستور الإخوان" و"دستور باطل" و"دستور إخوانى سلفى "و"دستور الإسلاميين" و"دستور يعنى الفقر والجهل والمرض" و"دستور معيب"(٤١).

أظهر التحليل تأييد خطاب الحرية والعدالة للدستور المصرى 2012وتقديمه بصورة إيجابية (بنسبة 21.4٪من الخطابات) (23أطروحة) فوصفه بأنه ينطلق من قاعدة تماسك وطنى أصيل لايركن لفئة أو فصيل بما يحمله من ثوابت مدافعة عن شرف الوطن، وأن مشروع الدستور يعد شامة على جبين كل مصرى ، وأنه أول دستور مصرى وضعته لجنة منتخبة ممن انتخبهم 32مليون مصرى(٤٢)، وأول دستور يكتبه المصرون بأيديهم وبممثلين منتخبين من مؤسسات انتخابا حرا مباشرا وأنه أروع وأدق فى التوازن من أكثر دساتير العالم بحيث لاتتغول سلطة على أخرى(٤٣). وأنه دستوريكفل كافة الحقوق والحريات ويحمى ويصون كرامة المصريين وأنه علامة فارقة فى تاريخ مصرنا العظيمة(٤٤). وأنه دستور راقى متحضر يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية حديثة، وأنه مشروع الدستور الأفضل فى تاريخ مصر، وأنه دستور عظيم لشعب عظيم يحفظ حقوقكم ويرفع رءوسكم. دستور تفخر به الأجيال القادمة ، جاء ليؤكد قدسية حقوق الإنسان وفيه عطر الحرية والكرامة ويؤسس لبناء مؤسسات الدولة لتهدأ الأمور وتستقر الأوضاع وتدور عجلة الإنتاج(٤٥).

وركز خطاب موقع صوت السلف على الإشادة بالدستور ووصفه بأنه أول دستور تكتبه الأمة بقيادة رموز أزهرها

وماسبقت كانت دساتير نخبة ، وأن هذا الدستور هو دستور الثورة ، وأنه استرد كرامة الأزهر واعتمد الأزهر كل مواد الهوية والشريعة فيه ، وأنه دستور نص على الحريات بما لايخالف قيم المجتمع ، وأنه دستور تكتبه الأمة لأول مرة فى تاريخها ،ويعد أوسع الدساتير فى باب الحريات[٤٦].

أطروحات أسباب الموقف تجاه الدستور فى المواقع موضع التحليل :

١- موقع المصرى اليوم :

يشير التحليل إلى تعدد الأسباب التى ساقتها الخطابات وراء معارضة الدستور ودللت على صحة ذلك من خلال عدد من الحجج منها مايتعلق بتشكيل اللجنة التأسيسية ، وأخرى تتعلق بالمواد التى ينطوى عليها الدستور فى حين أشارت بعض الأطروحات للسببين السابقين معا :

أ -الحجج المتعلقة بمعارضة تشكيل اللجنة التأسيسية :

أبرزت الخطابات معارضتها لتشكيل اللجنة التأسيسية وأشارت إلى أنها لاتعبر سوى عن فصيل واحد وأنها مطعون فى شرعيتها ، وأن انسحاب القوى المدنية من اللجنة يعنى أن نصف المصريين باتوا غير ممثلين فى تلك الجمعية التأسيسية ، وأن الدساتير لاتحكم بمنطق الغلبة وليس رؤية سياسية لفريق بل رؤية جامعة لمواطنين على اختلافهم يعيشون معا فى نفس الوطن[٤٧]، وأن هذه الجمعية شكلت على أساس سياسى وحزبى وهيمن عليها تيار واحد ، وانسحبت منها الأغلبية رافضة الآلية والمسودة الأخيرة التى تحتوى على الكثير من التناقضات والمواءمات السياسية والأخذ بالثأر من ذاك وتلك وتجاهل الكثير من الحقوق وجمع السلطات فى يد ديكتاتور جديد، فتجاهلتها الأغلبية التى تناست عمدا أن الدساتير وجدت لحماية حقوق الأقليات[٤٨] "الجمعية تجاهلت أن 27من أعضائها الأساسيين يمثلون تيارات سياسية ذات ثقل قد انسحبوا منها اعتراضا على 36مادة من مواده ولم تسع للتوافق معهم" [٤٩]

كما تشير الخطابات إلى أن بداية الخلل فى الجمعية التأسيسية يكمن فى أنها مرتبطة بالمحاصصة السياسية وإصرار التيار الإسلامى على أن يحصل على 57٪ من عضويتها ودافعت بعض الخطابات عن موقف المنسحبين من الجمعية التأسيسية وأنهم تحملوا مسئوليتهم الوطنية وبذلوا جهودهم وفق طاقة كل منهم لتحقيق التوافق وانسحبوا منها عندما تيقنوا من أن المسيطرين عليها لايريدون دستورا لمصر وشعبها بل لفصيل واحد منها "إذا انحرفت عملية وضع الدستور عن الاتجاه الذى ينتج وثيقة توافقية بلا هيمنة فصيل واحد ودون إقصاء أو تهميش لأى من شرائح المجتمع أصبح الانسحاب منها ضرورة وطنية .....ويكون هذا الانسحاب شرفا لمن يقدم عليه وتحمل مسئوليته عندما تفشل جهوده من أجل دستور توافقى محترم يضمن الحقوق الأساسية لمختلف فئات المجتمع "[٥٠].

ب- حجج متعلقة بالمواد التى ينطوى عليها الدستور :

تشير نتائج التحليل إلى أن 36أطروحة (بنسبة22٪) قد برهنت على رفض الدستور من خلال حجج متعلقة بالمواد التى يتضمنها والتى يرى منتجو هذه الخطابات أنها غير ملائمة وذلك على النحو التالى :

- حجج متعلقة بالمواد الخاصة بالعلاقة بين الدين والدولة :

من أبرز هذه المواد المادة 219التى أثارت جدلا واسعا وتعددت الخطابات الصحفية التى رفضت هذه المادة واعتبرتها نصا تفسيريا لامبرر لوجوده وأنه مثل عامل فرقة أكثر من كونه عنصر توافق ،وأن هذه المادة تكرس الدولة الدينية وتضع أحكاما تفصيلية وليس مبادىء فقط ، تلك الأحكام المختلف عليها بين الفقهاء والمذاهب المتغيرة بحسب الظروف والزمان والمكان والتى تشمل آراء فقهية راقية ومتسامحة وآراء أخرى بالغة التعصب ولاتناسب متطلبات العصر[٥١]. وأن أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية هى مجموع القواعد القطعية التى شرعت فى القرآن والسنة ولاتحتمل شكا ولاتأويلا ، ورأت بعض الخطابات أن هذه المادة تمهد لولاية الفقيه[٥٢].

ولم يكشف تحليل الخطاب سوى عن أطروحة واحدة أشارت إلى أنه على الرغم من أن الأطراف اتفقت على مرجعية الأزهر لكن المعترضين رفضوا هذا التعريف الذى وضعه الأزهر وقالوا إن هذه المادة كارثية[٥٣].

كما انتقد بعض الخطابات موضع التحليل عددا من مواد الدستور المتعلقة بالعلاقة بين الدين والدولة منها المادة - 4 المتعلقة بالأزهر- ووصفت بأنها تضع مؤسسات الدولة الديمقراطية تحت ولاية الفقيه مما يهدد الاستقرار القانونى والاجتماعى وهو ما يتعارض مع مقتضيات دولة القانون . كما أن مادة 10التى تنص على أن المجتمع يحرص على تماسك الأسرة وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها وفقا للقانون وهو مايسمح بإصدار قانون الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بغرض

حماية قواعد أخلاقية معينة[٥٤].

كما انتقد حذف النص على عدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة فى المادة مما يسمح 923اوذلك بالمخالفة للنص المستقر منذ دستور 33 بإصدار تشريعات تفرق بين المواطنين بدعوى اختلاف المراكز القانونية استنادا لآراء فقهية متشددة وخاطئة[٥٥]. كما انتقدعدم النص على حظر تأسيس الأحزاب أو ممارسة أى نشاط سياسى على أساس دينى مما يبيح قيام أحزاب على أسس طائفية "ستتحول مصر إلى لبنان أو عراق أو صومال آخر "[٥٦].

كما انتقد اشتراط المادة 81ممارسة الحقوق والحريات الواردة فى الدستور عدم مخالفتها مقومات الدولة والمجتمع الواردة فى الباب الأول منه ومقتضى ذلك فتح الباب لتقييد حق المواطن وحريته خاصة حرية الإبداع وحرية التعبير وحرية العقيدة والحريات الشخصية وحقوق المرأة وحرية التظاهر السلمى استنادا لآراء فقهية متشددة . مما يعنى أن نص المادة ينسف مرجعية الدستور الذى يهدف أساسا لحماية الحقوق والحريات للمواطن من تعسف السلطة الحاكمة ويأتى بمرجعية أعلى منه وهو رأى الفقيه المتغير والمتبدل الذى يمكن استغلاله من الحاكم لتحقيق مصالحه[٥٧].

– حجج متعلقة بالمواد الخاصة بحرية الصحافة والإعلام

أشارت عدة خطابات صحفية إلى رفض الدستور نظرا لتقييده حرية الصحافة والإعلام وعدم إقرار منع الحبس للإعلاميين فى جرائم النشر ، وأنه أباح تعطيل وإغلاق الصحف ووسائل الإعلام بحكم قضائى ، وأن المادة 48حاشدة بعبارات تفتح الباب واسعا أمام البطش بحرية الصحافة وأنه على الرغم من وجود مواد تنص على حرية إصدار الصحف وتملكها بالإخطار إلا أن هناك عددا من المواد الملغومة التى يمكن أن تكرس لانتهاكات بحق حرية الإعلام مثل المادة التى تشير إلى ضرورة أن تؤدى وسائل الإعلام دورا فى توجيه الرأى العام فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع وهو أمر يفتح الباب لتأطير الممارسة الإعلامية بل وإدانتها وتجريمها فى حال عدم اتساقها مع مقومات المجتمع من وجهة نظر التيار السياسى الغالب . كما انتقدت المادة 215المتعلقة بالمجلس الوطنى للإعلام حيث لم يتم النص على التشكيل المتوازن للمجلس ليصبح تشكيله سلطويا لايعكس توازنا ولايضمن استقلالية إضافية إلى النص على مسئولية المجلس عن وضع الضوابط الكفيلة بمراعاة الإعلام قيم المجتمع وتقاليده ، وهذا يمكن أن يحول المجلس لأداة سلطوية لقمع الإعلام باسم الدفاع عن تقاليد المجتمع ، كما لم يرد النص على تشكيل متوازن للهيئة الوطنية للصحافة والإعلام مادة٢١٦[٥٨].

–حجج متعلقة بالمواد الخاصة بالأحكام الانتقالية (العزل):

استند خطاب المصرى اليوم فى رفضه لهذه المواد على كونها جاءت فى إطار صراع على السلطة ولاعلاقة لها بأى موقف مبدئى مارسه الإخوان وحلفاؤهم ضد من سموهم الفلول فقد تم توظيف الفلول تبعا لمصلحة الإخوان[٥٩].

– حجج متعلقة بالمواد الخاصة بالمحكمة الدستورية:

اعترضت خطابات المصرى اليوم على المواد المتعلقة بالمحكمة الدستورية العليا ، ورأت أن تلك المواد تعد مذبحة حقيقية للشرعية الدستورية والسبب وراء هذه النصوص هو الانتقام والتشفى والإقصاء من المحكمة ، وأن تلك المواد كافية بذاتها لإسقاط الدستور كله . " مشروع الدستور يجعل من أعضاء المحكمة أحد عشر عضوا بينهم رئيسا وليس تسعة عشر كما هم الآن وذلك فقط للإطاحة بعدد من قضاتها وصفوا بأنهم معارضون للحكم الحالى "[٦٠].

٢– موقع الأهالى:

أ –الحجج المتعلقة بمعارضة تشكيل اللجنة التأسيسية :

عارض خطاب الأهالى تشكيل اللجنة التأسيسية ووصفها باللجنة الباطلة التى أعدت دستورا غير توافقى وأنها لجنة غير شرعية " كل الكيان الذى صاغ مشروع الدستور لايمثل مكونات المجتمع " وأن مشروع الدستور ولد سفاحا بالمعنى السياسى إنه مولود غير شرعى وهذا فى حد ذاته كفيل بأن نقول لا "[٦١] وأن الجمعية تشكلت على أساس حزبى وتصويتى " وكان الأولى بهؤلاء الذين شكلوها أن يصارحوا المواطنين بأنهم سيضعون الدستور وفقا لما تقرره أغلبيتهم العددية حتى نترك لهم المهمة بدلا من تشكيلها على أساس توافق وطنى"[٦٢] وأكدت على بطلان الجمعية التأسيسية حيث هيمن تيار الإسلام السياسى على أغلبية الجمعية ووجود عدد كبير من أعضائها فى السلطة التشريعية وتعيين 20من أعضائها فى مناصب رسمية خلال عضويتهم فى الجمعية وانسحاب ممثلى الكنائس المصرية والمنتمين للأحزاب المدنية[٦٣].

ب- حجج متعلقة بالمواد التى ينطوى عليها الدستور :

أظهر تحليل خطاب الأهالى رفضا شديدا للدستور بشكل عام بغض النظر عن مناقشة مواد معينة فيه وذلك بنسبة 60٪من إجمالى الخطابات موضع التحليل ، حيث أكدت على رفضها لمشروع دستور" يؤسس لدولة ولاية الفقيه ولنظام حكم ديكتاتورى متخلف يجعل من رئيس الجمهورية الحاكم بأمره الذى يملك سلطات مطلقة ولامكان فيه للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وأنه يهدر استقلال القضاء ويجعل من وسائل الإعلام بوقا للجماعة الحاكمة "[٦٤] وأن هذا الدستور يعنى للشعب "الفقر والجهل والمرض ويعنى مصير السودان وباكستان وأفغانستان والصومال ..دستور يدمر حقوقنا فى العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ."[٦٥] ودعا أحد الخطابات القراء بعدم مناقشة مواد مسودة الدستور لأنه يؤسس لدولة دينية " لاتضيعوا وقتكم فى مناقشة مواد مسودات الدستور لأن مايتخلل سطورها لإقامة دولة ثيوقراطية دينية تفرض حكما ديكتاتوريا يستعيد نظام حكم الفرد المطلق ويلغى حقوق المرأة ويهدر استقلال القضاء ويرفض استقلال الصحافة والإعلام ويمهد لتشريع جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ولايقبل بحرية العقيدة واحترام ممارسة الشعائر الدينية ويفتح الباب لتأسيس المزيد من الأحزاب الدينية المتطرفة والسرية بتشكيلاتها العسكرية ولايحول دون زواج القاصرات ويقر أحكاما وليس مبادىء الشريعة " [٦٦]

وعنى خطاب الأهالى بالتأكيد على وجود معارضة واسعة للدستور من كافة القوى السياسية والقضاة ومنظمات المجتمع المدنى والائتلافات النسائية وأن تلك القوى ضد المشاريع "الكارثية" للدستور التى يتوالى ظهورها والتى بها الكثير من المواد التى ترسخ لدولة استبدادية وقمع للحريات المدنية وحقوق الإنسان وإهدار مبدأ الفصل بين السلطات وأن المسودة تميز بين المصريين وتنتقص من استقلال القضاء وتقيد الإعلام والصحافة[٦٧].

وقد كانت أبرز الحجج التى تكمن وراء رفض الدستور فى خطاب الأهالى تلك المتعلقة بتشكيل هوية مصر ومسألة العلاقة بين الدين والدولة. حيث أشارت إلى أن "الخاصية الأساسية لمشروع الدستور الباطل أنه يختزل الثقافة فى الدين وحده ويختزل الدين فى الإسلام وحده ويختزل الإسلام فى الرؤية الضيقة لجماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم"[٦٨]

وأشارت الصحيفة إلى أن الدستور يؤسس لدولة دينية ويستعير منطق ولاية الفقيه بصياغات سنية"[٦٩]. وأبرز الخطاب ضرورة الدعوة لفصل الدين عن الدولة وعن السياسة وأن ذلك مطلبا ملحا يناضل من أجله من يتطلعون إلى دولة ديمقراطية حديثة " تلتزم بأهداف ثورة 25يناير التى لم تطرح شعارا دينيا واحدا امتدادا للثورة الوطنية الكبرى عام 1919وشعارها الدين لله والوطن للجميع"[٧٠].

أما بعض الأطروحات القليلة التى عنيت بتفنيد مواد الدستور وإبراز عوار هذه المواد (بنسبة 12٪)منها انتقاد المواد المتعلقة بباب الإدارة المحلية لأنها تفتح أبواب معادية لفلسفة الحكم المحلى ولمفاهيم اللامركزية مما سيؤدى إلى مزيد من تراكم الفساد وإهمال الخدمات ومزيد من إهدار المال العام مع انعدام الرقابة على الأجهزة التنفيذية[٧١].

كما انتقدت خلو مسودة الدستور من أى مرجعية حقوقية أو النص على أى من التزامات الدولة المصرية وتعهداتها الدولية ، وأنها تميز ضد النساء والحريات العامة[٧٢]. وأشارت إلى أن مواد الدستور فى المجمل لاتحقق مطالب ثورة 25يناير فالمادة 14فى الفصل الخاص بالمقومات الاقتصادية للدولة والمجتمع لاتحدد هوية الاقتصاد هل هو اقتصاد سوق حر أم سوق بضوابط ؟أم ماذا؟ والأرجح أن ينتهى الأمر فى التطبيق بنظام رأسمالية المحاسيب وهذه نواة لعدم الاستقرار . كما أن المادة 64التى تتحدث عن حق العمل تنص على أنه لايجوز فرض أى عمل جبرا إلا بمقتضى قانون، والأصل فى الأشياء أنه لايجوز فرض أى عمل جبرا كما جاء فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذه المادة تقنن السخرة[٧٣].

٣- موقع الحرية والعدالة :

ساقت خطابات الحرية والعدالة العديد من الحجج التى تؤيد من خلالها الدستور ويمكن تصنيفها على النحو التالى:

أ- حجج متعلقة بتشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور:

انتقد خطاب الحرية والعدالة المنسحبين من التأسيسية وأنهم ليس لهم منطق سوى إدخال الوطن فى دائرة من اللغو والعبث لإضاعة الوقت أمام مصر للتحول للتيار الديمقراطى ، وأن القضية ليست فى الدستور ولكن فيمن وضع الدستور ، وما يمكن أن يترتب على وضعه من بداية الاستقراروالاتجاه نحو بناء المؤسسات[٧٤]. عنيت الخطابات بتفيد الحجج التى

يقدمها معارضو الدستور وتشكيل اللجنة التأسيسية ، وأشارت إلى الادعاء أنه دستور الإسلاميين غير صحيح تدحضه المشاركة المتنوعة للقوى االليبرالية واليسارية والمسيحية فى الجمعية التأسيسية منذ بداية عملها قبل 6أشهر وحتى قبل أيام معدودات من انتهاء عملها ، وتوقيعهم على النصوص الخلافية المتعلقة بالهوية والشريعة والحريات[٧٥].

ووصفت المنسحبين من الجمعية التأسيسية بأنهم قلة اختاروا الانسحاب فى توقيت غريب[٧٦]، وأن الدستور وضع من قبل ممثلين عن ممثلى الشعب الذين انتخبهم بانتخابات حرة نزيهة لأول مرة فى تاريخ المصريين ، وأن هذه اللجنة فريق من خيرة أبناء مصر من كل الاتجاهات . وأشادت الصحيفة ببعض الشخصيات أعضاء اللجنة ووصفتهم بالقامات[٧٧].

ب- حجج متعلقة بالمواد التى ينطوى عليها الدستور

دافع خطاب الحرية والعدالة عن الدستور ووصف مواده بأنها تمثل نقلة كبرى على طريق التطور السياسى والديمقراطى مثل المادة الثالثة، والنص على استقلال الأزهر والنص على المواطنة وضمان حد أدنى للأجور والمعاشات ، والنص على الوقف الخيرى ، وتوسيع مفهوم الكرامة لتشمل كل إنسان ، وإلزام الجهات المعنية بإبلاغ من يحتجز بسبب احتجازه خلال 12ساعة وعرضه على النيابة خلال 24ساعة ، وأنه لأول مرة يكفل حق إقامة دور العبادة للأديان السماوية بنص صريح[٧٨].

وأشادت الخطابات بإبراز الدستور هوية مصر الإسلامة العربية بشكل غير مائع ولامنقوص ، وأنه عنى بالتنوع الحضارى والثقافى لمصر ، وإلحاح المشروع على دعم الحريات فى كل مساراتها ، وتنبه لدعائم ريادة مصر وورد لأول مرة النص على حماية اللسان الوطنى أى اللغة العربية[٧٩]. وأشاد خطاب الحرية والعدالة بنص الدستورعلى حق الحصول على المعلومات ومعاقبة من يمتنع عن تقديم المعلومات ، وإنهاء وصاية مجلس الشورى على المؤسسات الصحفية ، والنص على حرية الفكر والرأى والتعبير وعلى حرية واستقلال الصحافة[٨٠]. وأشادت الصحيفة بمكاسب الصحفيين والإعلاميين فى الدستور الجديد والتى لم تكن قائمة من قبل ومنها توسيع حق إصدار الصحف ليشمل الأشخاص الطبيعيين كما أن الترخيص أصبح بمجرد الإخطار وتأكيد حق الحصول على المعلومات ومساءلة من يمتنع عن توفير هذه المعلومات وتأكيد حق التعبير والرأى والإبداع وحرية الصحافة وحظر الرقابة ولم تبق سوى نقطة منع العقوبات السالبة للحرية فى جرائم النشر باستثناء الطعن فى الأعراض والحض على الكراهية والتمييز بين المواطنين مع الاكتفاء بعقوبات الغرامة المغلظة وستكون مجالا لجولة جديدة من النضال الصحفى عند تعديل قانون العقوبات وغيره من القوانين . وأشارخطاب الحرية والعدالة إلى أن الدستور انتصر لحقوق الإنسان وحرياته ويضع لها ضمانات دستورية ، وأنه يقدم نموذجا لدولة ديمقراطية عصرية وتوفر العدالة الاجتماعية للفقراء والبسطاء[٨١]. كما أشادت بالمكانة التى تحظى بها المرأة والأسرة فى الدستور[٨٢].

وعنيت الخطابات بالرد على خطابات القوى السياسية المتنافسة وتفنيدها، وأشارت أنهم لايقدمون حججا مقنعة لرفض الدستور وأنها لاتتعدى ملاحظات شكلية فى إطار الصياغات ومدى جودتها أو مدى الإجمال والتفصيل فى النصوص وهى اعتراضات لاتصلح سبيلا لرفض الدستور. وأنه طالما يتضمن الدستور آلية سهلة لتعديله فلماذا الجدل والضوضاء وتضليل الشعب وأنهم لم يجدوا فى مواد الدستور عيوبا فاجتهدوا فى التلفيق والتزوير، وأن أسوأ ما فى هذه الحملة الظالمة على الدستور وواضعيه أنها تستند إلى الكذب الصريح فقد ادعوا أن هناك مادة تخفض سن زواج الفتاة إلى تسع سنين[٨٣].

وأشارت الأطروحات إلى أن الأسباب الكامنة وراء رفض الدستور هى احتوائه على ثلاثة ألغام جعلت توحد المعارضة حول رفضه أمرا محتوما اللغم الأول هو لغم الفلول حيث تضمن نصا يتعلق بالعزل السياسى لرموز النظام السابق ، والثانى هو القضاء حيث تضمن إصلاحا حقيقيا للقضاء مما دفع بعض القضاة إلى اتخاذ مواقف سياسية يحاسب عليها القانون وهو أمر غير مسبوق ، والثالث هو مايتعلق بمبادىء التأميم والمصادرة وهو أمر يثير الرعب فى قلوب الذين حصلوا بغير حق على أراضى وأموال الشعب[٨٤].

وتفنيدا لحجج الخطابات التى تشير إلى أن الدستور أحدث انقساما فى الشارع المصرى ، وأنه لابد من توافق بين كافة القوى السياسية حوله ، أشارت الأطروجات إلى عدم صحة هذه الحجج وبررت ذلك بأن مايقال بأنه حالة انقسام فى الشارع المصرى تصوير خبيث متعمد روجت له وسائل الإعلام

المغرضة وألسنة الساسة التى أعياها أن تجد قبولا لدى أغلبية الجماهير .... وفى قاموس الديمقراطية لاتوجد لفظة توافق ولكنها بدعة استحدثها التيار الليبرالى واليسارى والعلمانى ليعرقلوا مسيرة الديمقراطية وبأن المرادف لكلمة التوافق هو الإجماع وهو شىء متعذر إن لم يكن مستحيلا ، وأن الديمقراطية تقضى بترجيح رأى الكثرة(٨٥).

٤- موقع صوت السلف :

قدم خطاب موقع صوت السلف العديد من الحجج التى تدعم الدستور ويمكن تصنيفها على النحو التالى :

أ- حجج متعلقة بتشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور:

انتقد خطاب صوت السلف خطابات المعارضين لتشكيل اللجنة التأسيسية ومحاولة البعض منع مجلسى الشعب والشورى من اختيار أعضاء اللجنة وردا على مطالبة البعض بأن تعين الهيئات والمجالس والنقابات 70٪ من أعضاء اللجنة التأسيسية وينتخب البرلمان 30٪ أشار خطاب صوت السلف إلى أنه" إذا كان الأعضاء المعينون داخل مجلس البرلمان ليس من حقهم المشاركة فى انتخاب الهيئة التأسيسية فكيف يكون 70٪ معينين من قبل الهيئات والمجالس التى عينها النظام السابق فهل هذا إلا عين ديكتاتورية الأقلية المناهضة لإرادة الأمة وللديمقراطية التى يزعمون الحرص عليها " ليس من حق الأقلية أن تقصى الأغلبية وتفرض رؤيتها لمستقبل الأمة ، هم يريدون إقصاءنا ونحن لانريد إقصاءهم" مع أن الإسلاميين بأحزابهم وأطيافهم المختلفة داخل البرلمان وخارجه لايريدون إقصاء أى فصيل أو طائفة من المشاركة فى كتابة الدستور ليكون معبرا عن كل الشعب ولكن بشرط أن تبقى الأغلبية أغلبية والأقلية أقلية كل بحسبه "هذه ديمقراطيتكم فلماذا تريدون أكل صنم العجوة " ، وأن الاختلاف حول كيفية تشكيل اللجنة التأسيسية هو محاولة من الأقلية الليبرالية لمنع الأغلبية الإسلامية من أن تكون صاحبة الصوت المرجح فى كتابة الدستور ، وأن النسبة التى حصل عليها غير الإسلاميين من التأسيسية 50٪ أكبر بكثير من وجودهم فى المجتمع ومع ذلك قبل الإسلاميون ذلك لتحقيق التوافق(٨٦).

ب- حجج متعلقة بالمواد التى ينطوى عليها الدستور

أسفر تحليل خطاب موقع صوت السلف عن تركيز جل اهتمام أطروحاته على قضية تطبيق الشريعة الإسلامية والمواد المتصلة بالعلاقة بين الدين والدولة والهوية الإسلامية لمصر (26 أطروحة بنسبة 65٪) وأشار الموقع إلى أن تحكيم الشريعة الإسلامية مطلب شعبى يطالب به معظم المسلمين ، وأبرز خطاب الموقع مدى المرونة التى تحلى بها التيار السلفى داخل التأسيسية ولكن لايمكن أن يصل بهذه المرونة إلى درجة إهدار الأمانة والمسئولية التى وعدنا الناس بها ،وأن قضية الهوية الإسلامية ومسألة مرجعية الشريعة على رأس قائمة المخاوف الليبرالية .

وردا على الخطابات التى تتخوف من فهم الإسلاميين للنص أشارت بعض الأطروحات إلى أنه كما أن هناك احتمالية لإساءة فهم وتطبيق نصوص الشريعة ، فكذلك هناك احتمالية بنفس الدرجة أو أكبر لإساءة فهم الدستور الوضعى وأن تفسره الأغلبية كيفما يحلو لها ،ولذلك ليس علاج هذا التخوف بإقصاء الأغلبية الإسلامية ومنعها من حقها فى كتابة الدستور ولكن العلاج يكون بتوضيح قواعد فهم نصوص الشريعة كما قررها علماء الشريعة(٨٧).

وأبرزت خطابات صوت السلف وجوب الحكم بالشريعة الربانية وأوردت العديد من الآيات القرآنية الشريفة التى تدعو لذلك ، كما فسرت خصائص الشريعة وأنها من عند الله وأنها تتسم بالكمال والخلو من النقائص فى حين أن صنعة الإنسان لاتخلو من النقص والهوى والجهل والجور ، وأن الشريعة الإسلامية نظام شامل لجميع شئون الحياة وأنها جاءت لعموم البشر ولم تأت لطائفة منهم(٨٨). وأن القوانين الوضعية التى حكمت بلدان المسلمين ماذا قدمت غير البؤس والشقاء والمذاهب الإلحادية والمناهج المنحرفة والفساد والمجون .

وعنيت بتفيد حجج الخطابات المعارضة للدستور حول كون المسلمين أنفسهم مختلفون فى فهم الشريعة فكيف يتسنى تطبيقها مع تعدد المذاهب ، فأشارت إلى أن ذلك ينطوى على تجاهل لتصريحات الإسلاميين من أنه لامانع من أن يكون الأزهر هو المرجعية فى تفسير النصوص الشرعية على اعتبار أنهم يصفون الأزهر بأنه المؤسسة الممثلة للإسلام الوسطى المعتدل . وانتقد اتجاه البعض بأن الخلاف فى فهم الشريعة موجب لترك التحاكم إلى الشريعة بالكلية وأنهم بذلك الزعم يصورون للناس أن تطبيق الشريعة غير ممكن لافى الحاضر ولا فى المستقبل ، وكأن الإسلام دين جديد لم يسبق أن يحكم الحياة ويصلحها لقرون(٨٩).

وأبرز خطاب صوت السلف التناقض فى حجج وأطروحات

النخبة المدنية حث يعلنون أنهم مع الشريعة ولكنهم يصرون على التمسك بالمادة الثانية فى دستور 71ويعترضون على النص الخاص بعدم مخالفة أحكام الشريعة فى المادة الخاصة بالمساواة بين الرجل والمرأة مع أنها منقولة بنصها من دستور 71 نحن نحب الأزهر ونحترمه ولكننا نرفض النص على أنه "المرجعية فى شئون الشريعة الإسلامية حتى لايكون فوق المحكمة الدستورية"(٩٠) وأكد خطاب صوت السلف على المرونة التى أبداها التيار السلفى فى التأسيسية وأشار أن التيار الإسلامى كان متمسكا بأن يكون رأى الأزهرهو المرجعية فى مسائل الشريعة فاعترضت الأحزاب العالمانية ثم تم التوافق على جعله استشاريا وهذه المادة تنص على مايختص بالشريعة الإسلامية " ألم يدعى هؤلاء أنهم يحبون الشريعة ولكنهم يخافون من تطرف الإسلاميين فى فهمها فهاهم الإسلاميون يريدون أن يجعلوا المرجعية للأزهر وهم يرفضون ونحن نتساءل هل هذا رفض للشريعة أم للأزهر أم لهما معا ؟" (٩١)

وأظهر الموقع أن حقيقة الأزمة هى رفض الآخرين تطبيق الشريعة وأن هذا الدستور وضحت فيه هوية الأمة الإسلامية وهى حقيقة هذا الشعب. وأشار الموقع إلى أن اعتراض بعضهم على تفسير مبادىء الشريعة (المادة 219) هو دليل قاطع على أن قبولهم للمادة الثانية تحت تأثير الضغط الجماهيرى وليس قبولا حقيقيا وأنهم كانوا يراهنون على تفسير المحكمة الدستورية العليا لهذه المادة بما يفرغها من معناها بل ربما عمدوا إلى تفسير أكثر عمومية ليجعل هذه المادة منعدمة المفعول. وأن حقيقة المشكلة فى المادة 219التى وقعوا عليها "متوافقين سعداء ثم أفاقوا فجأة على أنها كارثية تتضمن التمهيد لتطبيق الشريعة الإسلامية والآن يقولون نريد تهذيب لهذه المادة لأنها غير مهذبة سيئة الأدب فيما يبدو عندهم"(٩٢).

وأكد خطاب التيار السلفى على أن المادة المفسرة هى الحد الأدنى الذى يمكن أن نقبل به وهى واضحة وليست غامضة وقد أقر هذا التفسير هيئة كبار علماء بالأزهر " وأن الاستجابات من اللجنة جاءت لتحاول إلغاء هذه المادة التى أصر التيار السلفى على وجودها حتى لاتفرغ من مضمونها خلافا لحقيقة وضعها وخلافا لإرادة الشعب المصرى فى العودة إلى شريعة رب العالمين"(٩٣)

ووجه خطاب موقع صوت السلف المتحدث باسم الدعوة السلفية حديثه للسلفيين محاولا إقناعهم بجدوى مشاركة السلفيين فى الجمعية التأسيسية وأن ذلك بهدف كتابة دستور يعبر عن حقيقة الهوية الإسلامية ، واهتمت بإبراز الجهود التى بذلتها والتى أسفرت عن التأكيد على الهوية الإسلامية " هل كان ممكنا أن نصل إلى أن يطلب الليبراليون مرجعية المؤسسة الدينية الرسمية ممثلة فى الأزهر وهيئة كبار العلماء فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية بدلا من أن يترك التفسير لأهواء طائفة من الليبراليين المتصدرين باسم الفقهاء الدستوريين الذين يعلم الجميع عداوتهم للمشروع الإسلامى دون مشاركة قوية للسلفيين الذين لايدافع غيرهم عن قضية الشريعة وتفسيرها، وأن عدم طمأنينة البعض لمرجعية الأزهر فى هذا الباب لايبرر مطلقا ترك المجال لغيره مع استحالة المطالبة بأن تكون المرجعية للجماعات الإسلامية على الساحة ....وأن وجود المادة الثانية ولو بلفظ مبادىء الشريعة الإسلامية مع إعطاء حق تفسيرها للأزهر يجعل جميع مواد الدستور مقيدة بها " ووجه خطابه للآراء الأكثر تشددا وأنه قد ينظر البعض إلى ماتنتهى إليه الجمعية التأسيسية بالمطلق المثالى المرجو دون النظر إلى الموجود والممكن حاليا فى ظل ظروف فى غاية الصعوبة مع كثرة الاختلافات والتناقضات(٩٤).

واهتم الخطاب بإبراز المقصود بالشريعة وأنه ماأنزله الله تعالى وليست مذاهب العلماء الاجتهادية وماكان نصا من كتاب أو سنة وماكان مجمعا عليه عند أهل العلم المعتبرين لايجوز مخالفته والذى يحدد ذلك قانونيا ودستوريا هو المؤسسة الدينية الرسمية وهى الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية. وأن الضمان الحقيقى لحقوق الأقليات سواء الدينية أو العرقية أو الفكرية أو السياسية هو عمق الالتزام بالشريعة لأنها القائمة على العدل المطلق والإنصاف التام والمصلحة الكاملة. وأن حقوق غير المسلمين مكفولة فى الشريعة، وقد اعتمدت الكنيسة المصرية فى الطعن بعدم دستورية القانون الذى يلزمها بتزويج من حصلوا على أحكام قضائية بالطلاق على المادة الثانية لأن الشريعة الإسلامية تنص على أن أصحاب الملل الأخرى لهم الحق فى التحاكم إلى شريعتهم فكيف بعد ذلك يحاول البعض طعن الأمة فى هويتها ومحاولة طمسها(٩٥).

وعنيت الخطابات بتفنيد حجج المعارضين بأن الدستور سيسفر عن دولة دينية وأشارت إلى أن مفهوم الدولة الدينية بمعناها الغربى الذى يتضمن قداسة الحاكم وعصمته مازال هو المسيطر على فكر كثير من الليبراليين عن مفهوم الدولة

الإسلامية التى يريدها الإسلاميون ، وأن الفرق بين الدولة الدينية فى المفهوم الغربى الذى يتأله فيه الحاكم وتصبح مخالفته خروجا عن الدين وبين المفهوم الإسلامى للدولة والحاكم هو فرد من أفراد المجتمع قدمه المجتمع ليطبق النظام العام له . وأشارت إلى أنه لما كان مستحيلا أن تهاجم قضية الشريعة ظهرت عيوب الدستور الخفية فى العمل الجبرى المدعى وإلغاء مجانية التعليم وعدم إلزاميته وعدم الاهتمام بالتعليم الفنى وإلغاء العلاج المجانى والمطالبة به للقادرين وظهرظلم الدستور للمرأة ....وغير ذلك جميع هذه السلبيات المدعاة منصوص على خلافها نصا لاتلميحا[٩٦].

ثانيا: أطروحات متعلقة بالاستفتاء على الدستور :

المصرى اليوم :

أظهر التحليل أن الصحيفة رأت أن طرح مشروع الدستور للاستفتاء نجح فى تكريس وتعميق الانقسام بين المصريين . ومن ثم تركزت الأطروحات الرئيسية فى هذا الصدد فى ثلاث محاور أساسية :

أ- رفض التوجه إلى الاستفتاء

أشار عديد من الأطروحات إلى أن الذهاب للصندوق لحسم الخلاف حول مسودة الدستور تنطوى على خديعة كبرى ، وأن ذلك له دوافع سياسية تتعلق بتحقيق مصلحة جماعة الإخوان ، وأن احتمالات جسر الهوة بين المعسكرين تتضاءل فى ظل إصرار جماعة الإخوان وحلفائها على الذهاب إلى الاستفتاء على دستور معيب ، وأن الإصرار على الذهاب إلى الاستفتاء دون إدخال التعديلات المطلوبة لتحقيق التوافق المنشود لن يؤدى إلا إلى مولود مشوه ومعاق ، وأن الأزمة تتجه نحو التعقيد ، إذ سيشكل ذلك تحديا لفصائل مهمة فى المجتمع وسيبقى حالة الانقسام قائمة . وأن نتيجة الاستفتاء محسومة لصالح الموافقة والطرف الذى يجيد اللعبة وفقا لقواعد معينة متمثلة فى المال الذى ينفق فى رشوة الناخبين واستخدام الوصم للمخالف والإثابة للمؤيد خاصة إذا اعتمد فى ذلك على أقوى النوازع الأخلاقية وهو النازع الدينى[٩٧].

ب- التشكيك فى نزاهة الاستفتاء

تواترت العديد من الأطروحات التى ترصد وجود العديد من التجاوزات والانتهاكات التى تشوب عملية الاستفتاء على الدستور ، منها رصد وجود بعض الموظفين من خارج الهيئات القضائية يتولون الإشراف على بعض لجان الاقتراع بالمخالفة لما تقضى به القوانين . وأشارت بعض المقولات إلى بطلان مشروع الدستور نتيجة تلك المخالفات التى شابت عملية الاستفتاء واستندت فى ذلك إلى بعض مابثته وسائل الإعلام حول سيطرة الإخوان على تصريحات المراقبة الخاصة بالمجلس القومى لحقوق الإنسان والتباطؤ فى عملية الإدلاء بالرأى لتضييع الوقت ومنع بعض الفئات من التصويت ، وساقت فى ذلك بعض الحجج التى استندت إلى مقدمات لم يتم التثبت من صحتها ولم يؤيدها تقرير اللجنة العليا للانتخابات فى إعلان نتائج الاستفتاء " التزوير واضح للعيان له شكل احترافى التأثير على الموظفين ، العبث بالصناديق ، ومنع التصاريح لمراقبى الإسلاميين ، وتسكين القضاة حسب درجة الموالاة ، ومنع الأقباط من التصويت " ويتضح من ذلك اتهام القضاة بعدم الحياد وموالاة البعض للإسلاميين . ومن ثم تبدو هذه الأطروحات أنها تنطوى على تعميم ولايوجد أساس لها مثل منع الأقباط من التصويت واتهام القضاة بالموالاة وتسويد البطاقات وتعمد تعطيل الطوابير كلها انطباعات تنبع من الموقف السياسى لمنتجى الخطابات وليس من شواهد مثبتة مؤكدة[٩٨].

ج- تحليل دلالات نتائج الاستفتاء

أظهر تحليل الخطاب تركيز أطروحات المصرى اليوم فيما يتعلق بدلالات نتائج الاستفتاء على الدستور على ثلاث أطروحات رئيسة تشمل :

- **ارتفاع نسبة عدم المشاركة فى الاستفتاء** مما يعنى أن الناس يراهنون على وسائل أخرى للتغيير أو يتجهون نحو السلبية والعزلة مرة أخرى ، وأن الإحباط الذى تسلل إلى قلوبهم هو نفس الشعور الذى كان سائدا إبان الحزب الوطنى حيث لم تكن المشاركة فاعلة . وأن تراجع أداء الرئاسة والإخوان والتيار الإسلامى هو السبب الرئيس فى إبعاد الناس عن المشاركة فى الاستفتاء[٩٩].

- الانقسام فى المجتمع المصرى

أظهرتحليل خطاب المصرى اليوم على تركيزه على النتائج السلبية للاستفتاء حيث أشار إلى أن النتائج أظهرت انشطارا بين الحضر والريف بين العاصمة والصعيد وبين وجه بحرى والاسكندرية أكبر كتلة بشرية مصرية محركة للمجتمع ضد الدستور، وأن هذا الدستور عكس حضورا لافتا فى الأماكن الحضرية ذات الطابع التعددى بالمعنى الواسع الدينى والثقافى والاجتماعى، وأظهر أن الطبقة الوسطى تدافع عن مشروع

الدولة الوطنية الحديثة المتصالحة مع تراثها الحضارى والدينى وغير منكرة له . وأن الصراع الدائر حول الدستور ليس له علاقة تذكر بالشريعة وليس كله حول مواد الدستور ، إنما كان أكثر منه حول العقل الذى أنتج هذا الدستور ويهدد البلاد بخطر بناء حكم سلطوى ونظام سياسى فاشل[١٠٠].

- تراجع شعبية الإخوان

أكدت بعض الأطروحات على مقولات تشير إلى تراجع شعبية جماعة الإخوان وضرورة مراجعة حساباتها ، وأنه ليس عيبا أن يعترف الإخوان بفشلهم ، وأن الاستفتاء لن يكون النهاية بل مزيد من التفسخ والانقسام والتشرذم والعنف[١٠١].

ولم يسفر التحليل سوى عن أطروحتين فقط تنظران لدلالات نتائج الاستفتاء على الدستور بشكل إيجابى وهما لكل من حلمى الجزار عضو حزب الحرية والعدالة والمستشار محمود الخضيرى وتشير الأطروحتان إلى أن النتائج تدل على أن الاحتكام لصندوق الانتخابات يعد إحدى علامات الديمقراطية ويوضح تمسك الشعب بهذه الآلية ويرى إصرار النساء على المشاركة دلالة على حرص بالغ على المشاركة فى بناء مستقبل مصر ، كما أن إصرار الشباب على المشاركة يعنى أنهم لايفوضون أحدا للتحدث باسمهم ، ويرفض من يقول إن المحافظات ذات الكثافة التعليمية العالية مثل القاهرة قالت لا للدستور وهذا يدل فى نظر القائل أن الأميين من الشعب هم الذين قالوا نعم للدستور فى حين رفض المتعلمون والمثقفون وهذا قول فيه إهانة كبيرة للشعب المصرى[١٠٢].

الأهالى

تشابه موقف الأهالى مع المصرى اليوم فى رفض التوجه للاستفتاء والتشكك فى نزاهته وإبراز النتائج السلبية له وذلك كما يلى :

أ- رفض التوجه إلى الاستفتاء

أسفر تحليل خطاب الأهالى عن رفض واضح للتوجه للاستفتاء على الدستور ، وطالبت بتأجيله لإتاحة الفرصة لإصدار دستور جديد "توافقى" وحذرت من أنه خلاف ذلك سيمهد لحرب أهلية " تأجيل الاستفتاء لفتح نوافذ الأمل أمام إصدار دستور توافقى إذ أن إغلاقها طلقة البداية لحرب أهلية لن ينجو منها أحد"[١٠٣]. وحثت الأهالى الرئيس على عدم طرح المسودة للاستفتاء لأنها لاتحظى بأى توافق وطنى لاستفتاء نعلم جميعا نتيجته مسبقا فى ظل الظروف السائدة التى تختفى فيها السياسة ليحل محلها حرب طائفية ومذهبية [١٠٤]. ومن ثم دعت لرفض مشروع الدستور وللتصويت بلا وبررت ذلك بأنه غير شرعى وهذا كفيل بأن نقول لا فى الاستفتاء[١٠٥]. وأن من يريدون فرض دستور" من صنع فصيل واحد وتجاهل وتهميش الأغلبية من المصريين والحيلولة دون تداول السلطة لكى يضمن أصحاب دستور منتصف الليل بقاءهم فى الحكم إلى أجل غير مسمى."[١٠٦]

ب- التشكيك فى نزاهة الاستفتاء

أكد خطاب الأهالى على بطلان الاستفتاء " جرى تزويرنتائجه بفجاجة فى المرحلة الثانية "وبررت ذلك بأنه افتقد لركنين أساسيين لديمقراطية الاستفتاء الشعبى وهما أن يجرى حول موضوع واحد بسيط يمكن الإجابة عليه بنعم أو لا وليس جمعا لموضوعات مختلفة متناقضة يستحيل الإجابة عليها كلها بنعم أو لا وأن تتاح فرصة كافية للحوار والنقاش تطرح من خلاله كل الآراء والمواقف عبر أجهزة الإعلام والمؤتمرات الجماهيرية وهو ماستحال تحققه خلال 15يوما[١٠٧]. وأشارت إلى أن النتائج مثيرة للاستفزاز والسخرية وبصورة تؤكد أن النية مبيتة لاستكمال مرور هذا الدستور المعيب . وأكدت أن الاستفتاء لايصحح البطلان الذى يعترى القانون الذى ينظم أعمال الجمعية التى تضع الدستور[١٠٨].

ج- تحليل دلالات نتائج الاستفتاء

تشابهت رؤية خطاب الأهالى لدلالات نتائج الاستفتاء مع خطاب المصرى اليوم حيث أشارت إلى أن النتائج تشير إلى أن مصر تقاوم الإكراه والإذعان وتقويض مؤسسات الدولة والعصف بسلطة القضاء وتكميم أفواه الإعلام، وأن المصريين وجهوا لطمة كبرى لسعى الإخوان والتيار السلفى لإجبارهم على القبول بدستور غير توافقى لايضمن حقوقهم فى العيش المشترك وفى الحرية والكرامة الإنسانية، وأن نسبة التصويت بلا على الدستور تعد لطمة أخرى لترزية القوانين فى السلطة الحاكمة والذين راهنوا أن الدستور سيمر بموافقة أكثر من ٨٠٪ من الناخبين[١٠٩].

الحرية والعدالة

أ- تأييد التوجه للاستفتاء :

- أيدت الأطروحات التى قدمها خطاب الحرية والعدالة التوجه إلى الاستفتاء ورأت أن ذلك انطلاقة نحو الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة[١١٠] ودعت المواطنين إلى التصويت على

الدستور سواء بنعم أو لا حتى تعود العجلة للدوران من جديد ."
وأنه على الجميع أن يقبل خيار الشعب حتى وإن عارض توجهاته وخالف قناعاته وإذا لم نحتكم للشعب وصناديق الاقتراع ونقبل بما تأتى به نتيجة الاستفتاء فإلى من نحتكم"[111] وينبغى أن يكون الاستفتاء خطوة من أجل المشاركة الشعبية فى حل الأزمة بين الطرفين . وأن هناك فرق بين الاستفتاء وهو حالة صحية تعنى أن الشعب هو صاحب السلطات فى اختيار دستوره أو ممثليه وبين الاستقواء وهو إلغاء العقل وغياب الحوار ويكون منطق القوة هو الذى يحكم المشهد السياسى[112]. وأن هذا الاستفتاء هو أقصر الطرق لوقف العمل بالإعلان الدستورى الذى يعترضون عليه ، ومعناه انتقال سلطة التشريع من الرئيس إلى مجلس الشورى وأن الآخرين يهاجمون كل استفتاء وكل انتخابات لأنهم يثقون فى أن نتائجه لن تكون لصالحهم. وأن تلك القوى ترى فى الاعتراض فرصتها الأخيرة لإثبات وجودها فى الشارع وتنفيذ مخططها للانقضاض على السلطة بالعنف والبلطجة طالما فشلت فى تحقيق ذلك عبر الصناديق. وأن التوجه للاستفتاء ضرورة وهو مايؤكده نص المادة 60 من الإعلان الدستورى الذى حدد المدة الفاصلة ب 15يوما ولامجال لترك البلاد وسط أمواج وتحديات جسام[113].

- وأبرزت الخطابات موضع التحليل مزايا التصويت بنعم للدستور بأنها ستنقل مصر إلى مستقبل أفضل ، ومنع كبار الفلول من الانتخابات وفتح ملفات الفساد وخروج قضاة يشتغلون بالسياسة ، وظهور القوى السياسية المعارضة على حقيقتها وانتهاء المستقبل السياسى لقادة جبهة الإنقاذ . وأن التصويت بنعم سوف يتيح إنجاز انتخابات تشريعية سريعة يتم من خلالها التقدم بأى تعديل دستورى مطلوب فى أسرع وأقرب وقت من رفض الدستور والانتظار لحين تكوين جمعية جديدة وإنجاز مشروع دستورى جديد . ورأت أن رفض الدستور يتضمن رفضا للتداول السلمى للسلطة وحاولت المعارضة إسقاط الرئيس المنتخب لتضع بدلا منه مجلس رئاسى من اختراع الفلول وخاسرى الرئاسة[114].

وانتقدت بعض الخطابات بعض الإسلاميين أو الإخوان السابقين الذين يقولون لا للدستور ويتخذون مواقف قريبة من التيارات "العلمانية واليسارية" ورأت أن خلافاتهم الشخصية مع الإخوان وراء هذه المواقف برفضهم الدستور" وأنها عناد أكثر منها بحثا عن توافق مزعوم .... وأن الاختلاف ليس مبررا لأن أضع يدى فى يد أعداء المشروع الإسلامى وأن أتعامى عن مخطط إغراق مصر فى الفوضى .... وأنه ليس من المنطق ولا من الأخلاق أن يقف أصحاب الفكر الإسلامى فى خندق أعداء الدستور بدعاوى أنه ينصر الشريعة ويشجع أسلمة مصر وكأن الاحتكام للشريعة أو الأزهر كما كان يطالب الجميع أصبح رجسا من عمل الشيطان الآن "[115]

ب- التأكيد على نزاهة الاستفتاء :

عنيت الأطروحات بتفنيد الحجج التى أوردتها الخطابات المتنافسة حول انتهاكات الاستفتاء ، ووصفت تلك الحجج بأنها واهية وأشارت إلى أن جبهة الإنقاذ " تثبت عدم أهليتها للديمقراطية وكفرها بها وترفض نتائج الاستفتاء بحجج واهية عن تزوير النتائج " وأنها تعاقب القاضى النزيه على قبوله الإشراف على الاستفتاء بتوجيه اتهامات وتهديدات ابتزازية عسى أن يستجيب لمطالبها .... وأنها أظهرت تعاليها على المصريين وعدم اعترافها بإرادتهم الحرة تحت دعاوى وقوع انتهاكات منظمة لعملية الاستفتاء " وعنيت بإظهار مخططات المعارضين للفوضى والادعاء بعدم نزاهة الاستفتاء والدعوة لحرب شوارع، ووصفت دعاوى التشكيك فى النتائج بأنها شائعات وأراجيف وأن اللجنة العليا للانتخابات يرأسها شيوخ القضاة وتدير عملها بنزاهة وتجرد من أى مصلحة شخصية وأن طوابير الاستفتاء هى أعظم معبر عن الثورة وعن إحساس كل مواطن بقيمة صوته[116].

ج- تحليل دلالات النتائج :

أشار خطاب الحرية والعدالة إلى أن هذه الأزمة أحدثت تمايزا وفرزا واسعا كان مطلوبا لكى يميز الشعب بين من يعملون لصالح الوطن ومن يتاجرون باسم الشعب ، وأن نتيجة الاستفتاء تؤكد أن الشعب يمتلك الوعى السياسى ولايصدق الفلول والعلمانيين ووسائل إعلامهم . وأن النتائج كشفت بوضوح الدور السياسى الذى بدأ ينمو بعد الثورة من أبناء الصعيد فى المشاركة الإيجابية فى الحياة السياسية "بل يكون الصعايدة رمانة الميزان فى الترجح السياسى وإقرار الدستور وأنهم لم يتأثروا بالدعايات الفجة والإعلام الموجه عبر فضائيات الفلول"[117] وأن الشعب المصرى أثبت أنه صاحب السيادة والقرار وأن " اصطفاف المصرين حول مشروع الدستور فى صفوف انتخابية واحدة يبدد أكاذيب النخبة حول انقسام

المجتمع المصرى" "وأن التيار الإسلامى بكل فصائله هو الأكثر ديمقراطية من فصائل الليبراليين والعلمانيين واليساريين " وأن نتائج الاستفتاء أنهت التطاحن بين القوى السياسية التى ادعت تعبيرها عن الشعب المصرى وعززت شرعية الرئيس وحكومته ... وأنقذتنا هذه الموافقة الشعبية الكبيرة على الدستور من العودة إلى نقطة الصفر مرة أخرى بتشكيل جمعية تأسيسية جديدة ولن يخلو تشكيلها من الخلافات وكذا الدخول فى متاهة وضع دستور جديد لن يكون بمنأى عن الصدامات"(١١٨)

وأن النتائج تدل على انتصار الشعب "على دعاة الفتنة وأعداء الثورة ومدعى الديمقراطية ... وأن العلمانية المصرية يستحيل أن تنفصل عن الاستبداد والاستعلاء والعجرفة وتزوير الحقائق الساطعة مثل نتيجة الاستفتاء " وأن الرسائل التى أطلقها الشعب واضحة غايتها أن مشروع نشر الفوضى إلى زوال وأن محاولات تسويق العنف بديلا عن الصندوق والقواعد الديمقراطية المستقرة باتت خيالا لايقبله أحد ولاينخدع به أحد(١١٩).

صوت السلف

أ- حث خطاب صوت السلف على ضرورة التوجه للاستفتاء ورحب بإجرائه فى موعده ورأى أنه السبيل للتخلص من الإعلان الدستورى .

ب- يدعو للتصويت بنعم :

وجه خطاب صوت السلف خطابا للشعب المصرى يدعوه فيها إلى أنه إذا ماكان ماادعوه من عيوب فى الدستور هى عين مزايا الدستور فلنقل جميعا نعم للدستور . وأشار إلى أن من قال لا قد يكون بسبب تقصير منا فى عدم بذل الجهد فى توصيل الرسالة الصحيحة ، ودعا البعض إلى مراجعة موقفه ، وأن يقرأ الدستور بإنصاف بعيدا عن كراهية تيار معين أو عدم قناعة بأداء الرئاسة(١٢٠).

ج- تحليل دلالات النتائج :

أشار تحليل الخطاب إلى أن الدعوة السلفية أشادت بنتائج الاستفتاء وارتفاع معدل الموافقة فى المرحلة الثانية عنها فى المرحلة الأولى وفسرت ذلك بأن نسبة المقتنعين فى زيادة مستمرة كلما أخذ الدستور حظه من الشرح والبيان وأن عدد المشتركين فى الاستفتاء 16.5مليون مواطن وهو عدد يقترب من الذين اشتركوا فى استفتاء 19مارس 18) 2012مليون مواطن) رغم إلغاء تصويت المواطن خارج دائرته، وأن نسبة الموافقة على الاستفتاء من المعدلات العالية بالمقاييس العالمية(١٢١).

الموقف من الإعلان الدستورى(١٢٢):

المصرى اليوم :

وجهت خطابات المصرى اليوم هجوما شديدا على الإعلان الدستورى الصادر فى 22نوفمبر ? 2012ووصفته بانه " إعلان دستورى باطل " و"معيب" و"يكرس الديكتاتورية "و" يضفى الشرعية على دستور كتبه فصيل واحد وهيمن على لجنته التأسيسية " وأنه أحدث قطيعة بين الرئيس و جميع القوى السياسية الوطنية وأنه بداية لمعركة جديدة تم " اصطناعها لتتحول الصراعات السياسية إلى خلافات أيديولوجية وتجعل من إمكانية التوصل إلى أرضية مشتركة بين المتصارعين مسألة مستحيلة " وأنه يجعل من رئيس الجمهورية السلطة الوحيدة فى البلاد وجامعا بين يديه السلطة التنفيذية والتشريعية ومقيدا للقضائية ومتعديا على جميع صلاحياتها " " صنع من نفسه ديكتاتورا انقلب على الثورة وعلى الشعب بدعوى حماية الثورة " مامعنى أن تكون قراراته محصنة ضد الطعن عليها ؟ مامعنى أن يعتدى على سلطة الشعب وسلطة القضاء " " الإعلان الدستورى جعل لأول مرة رئيس الجمهورية فى مواجهة مفتوحة مع السلطة القضائية ولم ينجح فى إقناع الشباب الثورى بأن قراراته من أجل الدفاع عن الثورة "(١٢٣).

وفيما يتعلق بالحوار الذى دعا إليه رئيس الجمهورية مع مختلف القوى السياسية عقب الإعلان الدستورى أشارت معظم الخطابات إلى رفضها للحوار، وأشارت إلى أنه لاحوار قبل إلغاء الإعلان الدستورى وسحب الاستفتاء، وأنه "حوار بلا أساس بلا أبجديات الحوار بلا أجندة حقيقية يقفز على الدماء والقضاء والثورة "(١٢٤) ووصفته بعض الأطروحات أنه "حوار تحت تهديد الميليشيات حوار بعد سقوط الاتحادية فى قبضة قبضايات السمع والطاعة " واتهمت الرئيس بأنه يريد أن يظهر أمام الرأى العام كأنه يدعو للحوار وجبهة الإنقاذ تصر على الرفض(١٢٥).

وكشف التحليل عن وجود أطروحتين فقط (بنسبة 0.01٪ من إجمالى عينة خطابات المصرى اليوم) دعتا للحوار وأنه فرصة لإنقاذ الوطن والواجب يحتم على الحكماء والعقلاء أن يقودوا المسيرة وأن يبتعدوا عن المصالح الشخصية والحزبية ، ودعت

إلى أن يحل الحوار محل التناحر ونصل إلى حلول وسط ونرضى بحكم الصندوق الذى كافحنا طويلا من أجل الوصول إليه[١٢٦]. وقد كان منتجا الخطابين أحدهما منتمى للحرية والعدالة والآخر محسوب على التيار الإسلامى .

الأهالى

أعلنت الخطابات الصحفية بالأهالى انتقادها ورفضها للإعلان الدستورى ووصفته بأنه اعتداء على الشرعية وإهدار لقانون السلطة القضائية وأنه أشعل البلاد وقسمها وأشاع الفتنة بين الشعب .[١٢٧] " استخدمت الرئاسة التمويه لتمرير الإعلان الدستورى الذى يحصن قرارات الرئيس والطعن عليها أمام القضاء ويصادر على الحكم المنتظر بحل مجلس الشورى والجمعية التأسيسية ويغير الطريق القانونى لتعيين النائب العام لينقلها من سلطة القضاء إلى سلطته"[١٢٨] وأنه تم رفض الإعلان الدستورى من" قامات كبرى وحتى من بعض المحسوبين عليهم ومن بعض من مهدوا لهم طريق الصعود لحكم مصر"[١٢٩].

الحرية والعدالة :

تشير نتائج التحليل إلى ندرة الخطابات التى عارضت الإعلان الدستورى (نوفمبر 2012) والتى أشارت إلى أنه كان يمكن تجنب الاشتباك مع القضاء لو اقتصر فقط على تحصين اللجنة التأسيسية ومجلس الشورى لكنه أصر على طرد النائب العام فى سابقة لم تحدث من قبل مما أثار غضب القضاة وكانت مدته ستنتهى بطريقة تلقائية بمقتضى الدستور الجديد وما كان هناك داع للاستعجال وأن عدم الطعن على قرارات الرئيس وصلاحياته فى اتخاذ إجراءات استثنائية فى حالة تعرض أمن الدولة للخطر فقرات فضفاضة تؤدى إلى كوارث[١٣٠].

أظهرت النتائج قلة الخطابات التى برررت صدور هذا الإعلان الدستورى (ثلاث أطروحات فقط بنسبة (0.02 %) واستندت فى ذلك إلى أن الرئيس يواجه سيلا من الأزمات المفتعلة التى يقف خلفها فلول النظام البائد ، ولم يكن أمام الرئيس بد من إصدار الإعلان الدستورى لضمان انتهاء الجمعية التأسيسية من إنجاز أعمالها وتلبية مطالب الثوار الخاصة بإقالة النائب العام وإعطاء شهداء الثورة ومصابيها بعض حقوقهم ، وأن مايطالب به أقطاب المعارضة مع فلول النظام البائد حق يراد به باطل لأن الجميع يعلم أن الإعلان الدستورى مؤقت بصدور الدستور الجديد . وأن صدور هذا الإعلان الدستورى كان لإحقاق الحق ونشر العدل وإحباط كل المؤامرات الهادفة لإنتاج نظام مبارك وتطويل الفترة الانتقالية[١٣١].

ورأت أن التيار "العلمانى " أيقن أن الإعلان الدستورى قد قطع كل الطرق أمام سيناريو إسقاط مؤسسات الدولة الذى رتبته المحكمة الدستورية .... وأن المشكلة لم تكن فى التأسيسية ولا فى الإعلان الدستورى المسألة هى يسقط النظام وتعم الفوضى وتنهار البلاد ... المسألة هى لاللمشروع الإسلامى ونعم للمشروع العلمانى الفاشل الذى جرب لعقود " وانتقدت موقف المعارضة بعد إلغاء الإعلان الدستورى وإصرارهم على الصدام ودعت لبناء الثقة بين الفرقاء وبين كل الأطراف[١٣٢].

صوت السلف :

أظهرت الدعوة السلفية فى بيانها حول الإعلان الدستورى نوفمبر 2012تفهمها للدواعى التى دفعت الرئيس لإصدار الإعلان الدستورى . وأعلنت تأييدها بشكل عام لبنود هذا الإعلان مع تحفظها على المادتين الثانية والسادسة وبررت ذلك بأنه لاعصمة لبشر بعد الأنبياء ولايجوز لأحد أن تكون قراراته كلها غير قابلة للطعن وماخالف الشرع لابد من إبطاله وإلغائه ، وأن المادة السادسة منحت الرئيس صلاحية اتخاذ الإجراءات لمواجهة الخطر دون تحديد أى ضوابط " ومع ثقتنا الكاملة فى السيد الرئيس أنه لايتخذ إجراءات استثنائية إلا عند الضرورة إلا أن فتح الباب دون ضوابط يمثل خطرا على مكتسبات الثورة " وأكد خطاب موقع صوت السلف تأييد تحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية ومد فترة عملها وإقالة النائب العام وإعادة التحقيقات والمحاكمات وأعلنت رفض محاولات البعض المطالبة بعزل الرئيس . كما أشادت الدعوة السلفية بالإعلان الدستورى التالى له ووصفته بأنه تضمن خارطة طريق واضحة فى حالة تصويت الشعب بلا وهو إعادة الشعب لانتخاب جمعية تأسيسية وهذا يعنى إعلاء شأن الإرادة الشعبية .

وعنى خطاب صوت السلف بتفنيد موقف الآخر وانتقد مطالبتهم بإعادة النائب العام السابق استنادا لكون إقالته مخالفة للقانون مع إقرارهم بأن إقالته مطلب ثورى وأنهم يطالبون بتأجيل الاستفتاء على الدستور رغم أن هذه المطالبة

تخالف مادة دستورية اتفتى عليها فى 19مارس 2011ومن ثم لايمكن تغييرها أو مخالفتها إلا باستفتاء جديد(١٣٣).

اقتراحات الحلول للخروج من الأزمة :

المصرى اليوم :

تعددت الحلول المقترحة للخروج من تلك الأزمة فى أطروحات خطاب المصرى اليوم منها مايؤكد على ضرورة الكف عن العمل السياسى بمنطق القدرة على إقصاء الآخر من قبل الحكم والمعارضة على السواء . ومنها ما يرى أنه على القوى المدنية التوحد للوصول إلى قائمة موحدة فى انتخابات مجلس النواب لنيل الثلث المعطل لتمرير أى تعديلات دستورية .وطالبت أطروحات أخرى بسحب مشروع الدستور من الاستفتاء وتشكيل لجنة من الأساتذة الدستوريين لكتابة دستور مؤقت يبتعد عن النقاط الخلافية ويستمر 5سنوات حتى تستقر مصر وتخف حدة الاحتقان . أو العمل بدستور 71 بتعديلاته بشكل مؤقت وتجميد الإعلان الدستورى حقنا للدماء ووضع حد للمظاهرات والمليونيات(١٣٤).

وطرحت بعض الخطابات حلولا تتعلق بتشكيل مجلس رئاسى وأن الحل هو وجود قيادة جماعية لتحقيق الاستقرار وليس سلق الدستور والاستفتاء عليه . ودعت بعض الأطروحات الرئيس إلى عدم اعتماد مشروع الدستور إلا إذا صوت لصالحه نسبة لاتقل عن ثلثى المشاركين فى الاقتراع وزاد ما تمثله عن نصف إجمالى الناخبين المسجلين فى القوائم الانتخابية أيهما أكثر ، وأن تدار الفترة المتبقية من حكم الرئيس من خلال الرئيس ويتقاسم السلطة مع حكومة وطنية تكلف بإدارة شئون الدولة وتقتصر صلاحيات الرئيس على الأمن والسياسة الخارجية ، وعدم إجراء أى انتخابات خلال العامين القادمين لمنح الاقتصاد فرصة لاستعادة عافيته ويتولى سلطة التشريع مجلس مؤقت يراعى فى اختيار أعضائه معايير الكفاءة المهنية وتوازن التمثيل السياسى .وتشكل الحكومة لجنة مصغرة من رؤساء الأحزاب والقوى السياسية لحصر الخلافات حول مشروع الدستور وفى حالة عدم الاتفاق يتم الاتفاق على آلية مناسبة لصياغة دستور جديد من خلال لجنة تأسيسية معينة أو منتخبة(١٣٥).

ومن الجانب الآخر طرحت بعض الخطابات حلولا أكثر راديكالية من خلال إسقاط الرئيس أو إسقاط الدستور ، حيث دعت إلى أن 25يناير القادم (25يناير (2013هو الفرصة الحقيقية لإيقاظ الأغلبية الصامتة وخلق الإحساس بالخطر ودفعها للتحرك بإيجابية . وذلك لإسقاط الدستور وتصحيح مسار الثورة وأن " هناك احتمالات ثورة أخرى قد تكون الأعنف بعد ظهور متغيرات جديدة على الساحة " وأن الحل فى عزل الرئيس شعبيا وألا نعود من الميدان إما أن نسقط قراراته أو يسقط الرئيس شخصيا " . واستخدمت الخطابات مفردات أكثر عنفا مثل المقاومة ، مصر على شفا حفرة ، "كل ما هو قادم من دماء سيتحمل الرئيس وجماعته مسئوليته " مما يشير إلى قيام منتجى هذه الأطروحات بحث المتلقين على اتخاذ إجراءات أكثر عنفا وتجاوز الحوار والحلول السياسية والتفاوض مع الآخر . كما حثت بعض الخطابات الجيش إلى النزول والقيام بدور فاعل فى هذا المعترك السياسى(١٣٦). ويشير ماسبق إلى أن جوهر الأزمة يعود إلى افتقاد الثقة المتبادلة بين مختلف القوى السياسية .

الأهالى:

أبرزت خطابات موقع الأهالى عددا محدودا من الحلول للخروج من الأزمة فى مقدمتها عدم طرح الرئيس لمسودة الدستور للاستفتاء " وإتاحة الفرصة لإصداردستور جديد توافقى وإلا سوف ينذر خلاف ذلك بحرب أهلية لن ينجو منها أحد "وأن إعلان نتيجة الاستفتاء بموافقة 63.5٪ تعنى أنه فى مقدمة جدول أعمال الأحزاب والقوى الساسية إسقاط هذا الدستور من أجل تشكيل جمعية تأسيسية جديدة على أساس تمثيل متساو للجميع تتولى صياغة دستور دولة مدنية تقوم على المواطنة وتكفل العدل والمساواة لجميع المواطنين دون تمييز واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان والمرأة والفصل والتوازن بين السلطات . وأن الحل فى حماية وحدة المعارضة فى جبهةالإنقاذ والإصرار على رفض الدستور، وذلك سعيا لإحباط أخطر مؤامرة لإقامة دولة بوليسية إرهابية(١٣٧).

الحرية والعدالة :

تركزت الحلول التى قدمها خطاب الحرية والعدالة للخروج من الأزمة فى الدعوة للمصالحة الوطنية بعد نتائج الاستفتاء وإطفاء الفتن والترفع عن الكبروالعناد من الفريقين ، كما أكد خطاب الحرية والعدالة على ضرورة الحوار والخروج من حالة الاستقطاب وتغليب المصلحة الوطنية والوصول إلى دولة المؤسسات واعتماد العمل السياسى وأدواته بعيدا عن الحشد والحصار والحرق وتعطيل المؤسسات ،وأن المصلحة العليا

للوطن تستوجب اتفاق القوى السياسية على كلمة سواء وعلى نقاط التقاء وأن الدعوات المتزايدة للحوار من ناحية السلطة ومن حزب الأكثرية البرلمانية مؤشر على قوة الحجة ورغبة صادقة فى إعادة ماتناثر من جسد الوطن . ورفض خطاب الحرية والعدالة منطق الطرف الآخر بضرورة إسقاط الدستور كشرط للحوار أو كمطلب لتجاوز المرحلة الحالية ورأى أن ذلك فيه تسفيه لإرادة الشعب ودليل على تغليب البعض لمصلحته الخاصة على المصالح العامة للبلاد(١٣٨).

صوت السلف :

أشار خطاب صوت السلف إلى أن الحل والخروج من الأزمة الراهنة يتمثل فى المضى قدما فى إنجاز الاستفتاء على الدستور ، وحث خطاب صوت السلف جميع القوى إلى احترام آليات الديمقراطية وطرح التعديلات التى يطالبون بها فى صياغة قانونية واضحة حتى يتم حولها نقاش مجتمعى .

وانتقد خطاب موقع صوت السلف دعوة البعض للعودة إلى دستور 71وكيف نعود إلى دستور ثار الشعب عليه وطالب بتغييره ، وأن دستور 71فيه نفس الأمور التى يدعون أنها عيوب فى دستور 2012وأنهم رفضوا العمل بدستور 71لمدة ستة شهور فى المرحلة الانتقالية الأولى ،وأن تلك الدعوة لاغرض لمن نادى بها إلا الالتفاف حول المادة المفسرة 219ومادة استقلال الأزهر ومادة عزل الفلول . كما انتقد الخطاب عدم قبول الرافضين للدستور للحوار ، كما انتقد من يدعو للعودة إلى ماقبل الإعلان الدستورى وإلغاء الاستفتاء وأشارت إلى أن الشعب المصرى ليس قطع شطرنج متى مللت اللعبة أو شعرت أنها لاتسير فى صالحك يمكنك أن تطيح بها(١٣٩).

صورة القوى الفاعلة فى الخطابات موضع التحليل :

المصرى اليوم :

تشير نتائج التحليل إلى كثافة شديدة فى طرح تصورات وأدوار بالغة السلبية للآخر وذلك بنسبة 67.5٪من إجمالى خطابات المصرى اليوم ، وقد وردت التصورات السلبية لجماعة الإخوان المسلمين ولحزب الحرية والعدالة بنسبة 51٪ من إجمالى الأطروحات الخاضعة للتحليل فى المصرى اليوم (83اطروحة) حيث وصفت الجماعة بأنها جماعة رفض الخضوع للقانون ، وأنها جماعة سرية تحكم مصر الآن ، وأنها جماعة غير مشروعة تريد الاستحواذ بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة على بلد بحجم مصر العريقة لتحويلها إلى إمارة ضمن مشروع الخلافة الإسلامية . وأنهم تعودوا على الانغلاق والعمل فى الخفاء " ووصفت حزب الحرية والعدالة بأنه" الحزب الملتحى" "حزب الديكتاتورية والنذالة " وأن الجماعة تبيع الدين للناس وتقبض الثمن مقاعد فى البرلمان ووظائف فى الحكومة "(١٤٠)

وأشارت الخطابات إلى سمتين أساسيتين فى تلك الجماعة وحزب الحرية والعدالة أولاهما أنها تريد إقصاء الأطراف الأخرى وأنها تتسم بالغرور السياسى والاستعلاء على القوى السياسية الأخرى والتصرف تحت وهم القدرة التنظيمية القائمة على مفهوم السمع والطاعة "، وأنها ترى شرعيتها تأتى من تفوقها العددى وقدرتها على الحشد . وثانيهما أن هدفها السيطرة والانطلاق إلى التمكن التام من مفاصل الدولة تحت اسم الدين وأنها ذات فكر إقصائى متسلط يرفض الاخر ويصر على الانفراد بالغنيمة ،وأنهم لايحفظون عهدا ولايفون بوعد ولايبرون بقسم(١٤١)

كما نسبت تلك الخطابات للإخوان العديد من الأدوار السلبية يتصل بعضها بأنها قامت " بطبخ دستور على هواها " ، وأنها تصر على البقاء فى السلطة وعدم الرحيل حتى لو كان على جثث الشعب المصرى ، وأنها تخشى أن تضيع منها فرصة الحكم السانحة ،وأن الدستور وثيقة التمكين الجديدة وثيقتهم للسيطرة على مصر وجرها إلى مستقبل غير واضح ، وأن هناك إجراءات من جانب جماعة الإخوان للهيمنة على كل مؤسسات ومفاصل هذا النظام وانتهاز الفرصة لفرض دستور على مقاسها وليس على مقاس المجتمع المصرى بكل تنويعاته ،وأنهم يحاولون استنساخ النظام القديم مع تغيير الوجوه بهذا الدستور فمعركتكم حول تقسيم السلطة(١٤٢).

وركزت الخطابات على دور الإخوان فى انتهاك دولة القانون ومواجهة القضاء وفق مصالحهم السياسية الضيقة ، وأنهم لايحملون الخير بقدر ما يفجرون الاحتراب الأهلى ويشعلون الأزمات ، وركزت على دور الإخوان أو مايسمى ميليشيات الإخوان فى الاعتداء على المتظاهرين السلميين فى الاتحادية " أرسلوا بلطجيتهم لمحاصرة المحكمة الدستورية العليا ....وحاصر حلفاؤهم من أبناء حازم أبو اسماعيل مدينة الإنتاج الإعلامى ثم تهجموا على مقر حزب الوفد ، وأنهم يقطعون يد المعرضة ويبيتون بليل للقضاء على الصوت الآخر(١٤٣).

أما التيار السلفى فقد تركزت السمات والأدوار السلبية له

فى الأطروحات التى انتقدت بعض مواد الدستور المتعلقة بالعلاقة بين الدين والدولة لاسيما المادة 219وأشارت إلى أن التيار السلفى لديه خطط ومشروعات خطيرة وأن معركة الدستور ليست سوى بداية لساحة ممتدة من المعارك ،وأن الدستور يحمل الكثير من المواد التى تضمن للإخوان والسلفيين السيطرة على مقاليد المجتمع الجديد بعد الثورة ، واتهم التيار السلفى بأنهم يحرقون الوطن وأنه يطبق الشريعة بطريقته ويتبع نفس المنهج الذى اتبعوه لتمرير التعديلات الدستورية فى مارس " 2011حين أفهموا جماهيرهم من بسطاء مصر ان نعم مع الله " ،وأن عملية صنع مشروع هذا الدستور تختلط لديهم بفواتير العملية الانتخابية وحسابات حصد الأصولات والسعى لإنهاء الدستور ،ويجب ألا يكون السلفيون فى مصر أداة لحسابات الآخرين السياسية وعليهم أن يمتلكوا أدواتهم السياسية(١٤٤).

الأهالى :

أسفر تحليل خطاب الأهالى عن وجود العديد من السمات والأدوار السلبية للآخر حيث وصف الإخوان بأنهم "حرامية الثورة " "لايقبلون الرأى الآخر" "فاشية دينية تتخفى وراء فهم قاصر وانتقائى للإسلام والشريعة "وأنهم يقلبون الحقائق ويستخدمون الدين وهم أبعد مايكون عن مبادىء الإسلام السامية والسمحة وأنهم يغلبون المصالح الذاتية على الفهم الصحيح للإسلام وشريعته. وحملوا الإخوان مسئولية مقتل الصحفى الحسينى أبو ضيف"(١٤٥) بلطجية الإخوان أطلقوا الرصاص الدنىء على عقل الحسينى أبو ضيف حتى يخرسوا صوت الحق وصوت الثورة عليهم وعلى جرائمهم ...الدماء فى أعناقهم من أول قطرة سالت من جسد القاضى الخازندار حتى دماء أبو ضيف " ووصفت الإخوان بأنهم طرف 1948 "يعتبر نفسه مقدسا لايمكن معارضته أو الاعتراض على الدستور المهترىء الذى يطرحه علنا لذلك يطعن معارضيه ولايستحى من استخدام أسلحة فاسدة كالتخوين والتكفير"(١٤٦).

الحرية والعدالة :

تشير النتائج إلى غلبة الصورة السلبية للآخر فى خطاب الحرية والعدالة بنسبة 34٪ ولم ترد أية أدوار إيجابية سوى فى أطروحة واحدة وذلك إبان المرحلة الثانية من الاستفتاء حيث تراجعت حدة التظاهرات والمواجهات فى الشارع السياسى ورأى منتج الخطاب أن ذلك يمثل عودة حميدة لجبهة المعارضة للحق وإذعان منها لحكم الشعب الذى أعلن رفضه لكل أشكال العنف ومحاولات إسقاط الشرعية(١٤٧).

أما السمات السلبية للآخر أو للطرف المناوىء فقد تعددت وبلغت ذروتها خلال أحداث المواجهات العنيفة أمام قصر الاتحادية وعقب الإعلان الدستورى وبعد حرق مقرات الحرية والعدالة ، فوصف الآخر بأنه" يضعون أيديهم فى أيدى القتلة لحرق مقرات الإخوان والهجوم على الإسلاميين وقتل شبابهم وأنهم كذابون منافقون وبائعوا أوطان " وأنهم يمارسون العنف والحرق والتدمير والقتل لإسقاط المشروع الإسلامى حتى لو كان الثمن الحرب الأهلية "(١٤٨) ووصفت جبهة الإنقاذ بأنها جبهة التخريب ، جبهة الفتنة غير الوطنية ، جبهة الإغراق واتهمتهم بقتل شهداء الإخوان فى الاتحادية " تحرضا وتمويلا ماديا ومعنويا " وأن القوى المدنية تنكر هوية الأمة وتغمز ثوابت الدين ، وأن المصلحة السياسية باتت عندهم أولى الأولويات وتزييف الواقع ويعانون من ظاهرة الأنا وتضخيم الذات ويتشدقون بالديمقراطية وهم أول من يستجدى الغرب للقضاء عليها . ووصف الطرف الآخر بأنهم " المرجفون فى المدينة الذين فشلوا سياسيا فتحولوا إلى أدوات تخريب وحرق للمقرات وتحالفوا مع الفلول ويدعون الثورية(١٤٩).

وقدم خطاب الحرية والعدالة العديد من الأدوار السلبية للطرف الآخر فيما يتعلق برفضه للحوار ورفضه لإرادة الشعب وأنهم أشد خصوم الديمقراطية بل وصل بهم الأمر إلى إعلان الحرب عليها وعلى الشعب الذى يمارسها لأنها لم تأت بهم ، وأنهم يهاجمون الاستفتاء لأنهم يثقون أن نتائجه لن تكون لصالحهم " هذه القوى ترى الاعتراض على الدستور فرصتها الأخيرة لإثبات وجودها فى الشارع وتنفيذ مخططها للانقضاض على السلطة بالعنف والبلطجة طالما فشلت فى تحقيق ذلك فى الصناديق(١٥٠). "وأنهم لما لم يجدوا مشكلة عرقية أو دينية استدعوا الديمقراطية التوافقية لتخلق واقعا سياسيا متحاربا هو فى الواقع غير موجود أملا منهم فى تحويل الاختلاف الإنسانى الطبيعى إلى احتراب شعبى "(١٥١).

صوت السلف :

أسفر تحليل خطاب موقع صوت السلف عن ندرة اهتمام خطاب التيار السلفى فى هذا الموقع بتقديم سمات للآخر سواء سلبية أو إيجابية وإنما ورد بعض الأدوار السلبية للآخر فى

معرض تفنيد تلك الخطابات للحجج التى أوردها المعارضون للدستور وذلك بنسبة 15٪ (٦أطروحات) حيث أبرز عزلة النخبة المدنية عن الشعب وأنها تعانى من حالة من الازدواج فى المواقف وأنهم فقدوا مصداقيتهم وديمقراطيتهم " وأكلوا كل أصنام العجوة " ، وأن التوافق عندهم توافقهم على أهوائهم، والوسطية أن تتحلل من الدين، ومصلحة الوطن عندهم فى السيطرة على مقدراته ومقدرات الشعب مهما أدت هذه المحاولات إلى الخراب ، وأن الشعب إن وافقهم فهو الشعب المصرى الواعى الفاهم الذى يصعب خداعه ويستحيل شراء ضميره وإن خالفهم فهو الشعب الجاهل الذى يبيع ضميره الانتخابى بقليل من الزيت والسكر ، وأن" من يسمون أنفسهم النخبة لا الديمقراطية طبقوا ولا الشعب مثلوا ولاللشريعة وأمر الله امتثلوا"(١٥٢).

الأطر المرجعية :

المصرى اليوم :

أسفر التحليل عن ورود الإطار القانونى فى مقدمة الأطر المرجعية التى استندت إليها الأطروحات موضع التحليل وذلك يتلاءم مع القضية موضع البحث حيث تركزت على مناقشة مواد الدستور ومدى قانونية تلك المواد وأوجه القصور والعوار القانونى الذى يشوبها والتداعيات التى سيسفر عنها إقرار الدستور . وورد الإطار التاريخى فى المرتبة الثانية وتم توظيفه عند المقارنة بين الرئيس المصرى الحالى والرؤساء السابقين وذلك عند مقارنة خطاب الرئيس مرسى عقب الإعلان الدستورى 22نوفمبر 2012بخطاب الرئيس السادات بعد أحداث 18؟17يناير عام 1977وأن كلا الخطابين لايختلفان كل منهما يهرب من الأسباب الحقيقية للأزمة التى تعود إلى خطأ سياساستهما وعدم كفاءة المستشارين(١٥٣).

كما ورد توظيف الإطار التاريخى فى معرض انتقاد المادة 46 الخاصة بحرية الإبداع وتشجيع الدولة للفنون ...على أن يكون ذلك لمصلحة المجتمع وأن عبارة مصلحة المجتمع تبدو مطاطة فمن يحدد هذه المصلحة وتستند الأطروحات فى ذلك إلى أن محاولة الشروع فى قتل الكاتب الراحل نجيب محفوظ أن المتهم فيها استعمل تعبير مصلحة المجتمع التى قد تكون ستارا يخفى وراءه القيام بأعمال تنطوى على قتل الإبداع وتقييد حرية الفكر(١٥٤).

كما تم توظيف الإطار التاريخى عند التدليل على عدم جدوى الحوار مع النظام وتم توصيف ذلك الحوار بأن جلسة الحوار تبدو مضحكة لأنها طبقت مقولة "جورج الخامس يفاوض جورج الخامس" التى يتندر بها التاريخ(١٥٥).

وكذلك تم توظيف الإطار التاريخى عند تشبيه موقف جماعة الإخوان والرئيس بأنه بدا مثل ملك فرنسا لويس الرابع عشر وارتكاز قاعدة العمل السياسى على الطاعة وكان يقول " أنا الدولة والدولة أنا" وسيصلون يوما إلى ماوصل إليه لويس الرابع عشر عندما قال وهويحتضر أنا سأذهب أما الدولة باقية "(١٥٦).

كما تم استدعاء الأحداث التاريخية التى تعبر عن الديكتاتورية وكبت الحريات وتشبيه الوضع القائم بها، منها تشبيه حالة الرفض السائدة للدستور بتلك التى سادت إبان دستور 30 أمام روح عامة استيقظت وهى أقرب ماتكون إلى الروح التى واجهت صدقى باشا وأسقطت دستور صدقى عام 1930(١٥٧)

كما استند خطاب المصرى اليوم إلى بعض الأحداث من الواقع كإطار مرجعى تبرز من خلاله الأحداث السلبية التى جرت فى المشهد السياسى المصرى خلال فترة التحليل للتدليل على صحة الهجوم على الآخر وعدم ملاءمة الدستور وخطة الإخوان للتمكين والسيطرة على مفاصل الدولة حيث تم التركيز على محاصرة المحكمة الدستورية العليا ومدينة الإنتاج الإعلامى .

كما استدعت بعض الخطابات تجارب الدول الأخرى كإطار مرجعى تدعم من خلاله أطروحاتها وذلك بالتركيز على تونس وذلك فى سياق إقناع القارىء بضرورة التمسك بالدولة المدنية واستبعاد أية مادة تتعلق بالشريعة بخلاف المادة التى تنص على دين الدولة كما فى تونس وأن التونسيين أدركوا أن السلفيين قوة معطلة للبناء ولن يحدث أى تقدم دون التحالف مع القوى المدنية ضد أفكارهم التى يرفضها الرأى العام(١٥٨).

الأهالى :

أسفر التحليل عن توظيف خطابات الأهالى لعدد من الأطر المرجعية فى مقدمتها الإطار القانونى والذى استخدمته للتدليل على صحة مقولاتها وإبراز العوار القانونى الذى يشوب الدستور المصرى 2012 وذلك بهدف تدعيم صحة المنطق الذى تتبناه برفض ذلك الدستور، فأشارت أن مواد الدستور جاءت بصياغات كارثية تمثل عدوان على حقوق المواطنين . وأنه لوكان الاستفتاء سيصحح البطلان الذى يعترى القانون الذى ينظم

أعمال الجمعية التى تضع الدستور لكانت انتخابات مجلس الشعب - الذى تم حله- قدصححت العيب الذى اعترى قانون مجلس الشعب ومن ثم المجلس ذاته[١٥٩]. كما اعتمدت خطابات الأهالى على مقولات أبرز أساتذة القانون الدستورى الذين يرفضون الدستور ويشيرون إلى أن الجمعية تخلو من خبرات دستورية وأن 25%من أعضاء الجمعية أصبحوا من المنتفعين بمناصب سياسية ومن ثم يصبح التصويت محسوما لصالح تيار معين ، وأن مواد الدستور يجرى تلفيقها ولايبذل أعضاء اللجنة أى جهد للإنصات لملاحظات المعارضين[١٦٠].

كما تم توظيف الإطار الدينى فى موضعين أحدهما حيث نبوى شريف " لايؤم رجل أناسا هم له كارهون " وذلك لإبراز اتساع نطاق المعارضة للرئيس " نصف المصريين بمعاييرك أنت وأغلبيتهم بمعايير الحق والعدل هم لك كارهون فكيف تؤمهم " والموضع الثانى حينما استندت لآراء بعض علماء الأزهر المعارضين للدستور تلك الآراء التى وصفت بعض مواد الدستور بالخداع والمؤامرة وأنها أفكار تحمل أهواء التيارات التى تتآمر على هدم الوطن وأن أفكار الاتجاه "الوهابى المتسلف متمرسون على العنف الفكرى المتمثل فى كراهية واحتقار كل من ليس له الاتجاه المتسلف فى التكفير والحكم بالشرك والبدع والفسق " ومن الملاحظ أن هذه الخطابات تمارس السلوك ذاته الذى تنتقد الآخر فيه[١٦١].

كما تم توظيف الإطار التاريخى فى موضعين للتدليل على الصورة السلبية والنهج الديكتاتورى الرجعى للآخر حيث أبرزت أنه تاريخيا الإخوان هم الذين أيدوا دستور صدقى "الطاغية صدقى ومليكه ومليكهم فؤاد الذى كان مرشدهم الأول يقبل يده فى ذكرى جلوسه الملكى"[١٦٢] كما أبرزت فى معرض اعتراضها على مسألة تطبيق أحكام الشريعة فى الدستور وربط ذلك تاريخيا بعصور الظلام والفهم الضيق لتطبيق الشريعة ، " ليس الاعتراض على تطبيق الشريعة ولكن معارضة تطبيق فهمهم لها كأحكام موروثة عن عصور الانحطاط صاغها فقهاء السلطان وأذنابهم من فقهاء نكاح الجان وتبرير الطغيان[١٦٣] " ويبدو من ذلك الصورة شديدة السلبية للآخر وشيطنته ووصمه بأبشع السمات واستدعاء كافة الأحداث السلبية التاريخية لإبراز مدى قتامة صورة الطرف المناوىء .وفى سياق التدليل على خطورة النص على مبادىء الشريعة فى الدستور استدعت ما حدث فى الماضى فى قضية الحسبة التى أسفرت عن صدور حكم بتطليق زوجة د.نصر حامد أبو زيد بدعوى أنه مرتد . كما تم استدعاء تجارب الدول الأخرى لإبراز خطورة النص على دين الدولة فى الدستور وضرورة فصل الدين عن الدولة حيث أشارت إلى أن غياب النص على دين الدولة فى الهند وأمريكا وأندونيسيا أو فرنسا لم يمنع المؤمنين من كل ديانات هذه البلدان من ممارسة شعائرهم الدينية إن شاءوا ، وأن النص على دين الدولة فى الدستور يؤدى إلى أن " المهووسين الدينيين اعتبروا مثل هذا النص هو رخصتهم الشرعية لممارسة تكفير الخصوم وصولا إلى قتلهم[١٦٤]. ويبدو من ذلك استخدام تلك الحوادث من الماضى كفزاعة يتم من خلالها استثارة العديد من المخاوف من التيار الإسلامى .

الحرية والعدالة :تشير نتائج التحليل إلى إلى استخدام خطاب الحرية والعدالة للإطار القانونى لإبراز الجوانب الإيجابية فى مواد الدستور مقارنة بالدساتير السابقة ، كما تم توظيف الإطار التاريخى للتدليل على أجواء الحرية التى تسود المشهد السياسى المصرى الآن مقارنة بأجواء الاستبداد والقهر والاعتقالات التى كان يشهدها المجتمع فى عصور سابقة لاسيما إبان تعديل المادة 76من الدستور واعتقال العدد من المعارضن بتهمة تكدير السلم الاجتماعى وتعطيل الدستور ، كما تم توظيف الإطار التارخى للإشارة إلى أن بداية تزور نتائج الاستفتاءات كانت فى عصر عبد الناصر وكان المرشح الأوحد وسار على دربه الحكام المستبدون[١٦٥].

صوت السلف : تشير النتائج إلى أن الإطار الدينى كان فى مقدمة الأطر المرجعية التى استندت إليها أطروحات موقع صوت السلف بشأن الدستوروذلك بنسبة 25%وذلك يتسق مع طبيعة المرجعية الفكرية لهذا التيار حيث كثر استخدام الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة فى التدليل على صحة المقولات التى يطرحها منتجو الخطابات فى ذلك الموقع وذلك فى سياق التدليل على ضرورة تحكيم شرع الله وتطبيق الشريعة الإسلامية وعدم فصل الدين عن الدولة والفرق بين المفهوم الغربى للدولة الدينية الذى يتضمن قداسة الحاكم وعصمته وبين المفهوم الإسلامى للدولة والحاكم وأن الإسلام لم يعرف الدولة الثيوقراطية .

مناقشة نتائج الدراسة :

- اختلفت مواقف التيارات المدنية والتيارات ذات المرجعية

الإسلامية تجاه الدستور المصرى ففى حين تم رفضه والهجوم عليه بشكل شديد ووصفه بأنه دستور الإخوان وكتبه فصيل واحد ولايمثل كل المصريين وأنه باطل ومعيب ويكرس الانقسام والفتنة ، من جانب آخر أشاد خطاب التيارات ذات المرجعية الدينية بالدستور ووصفه بأنه دستور الثورة وأوسع الدساتير فى باب الحريات وأول دستور يكتبه المصريون وأنه يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية .

- تباينت الحجج التى ساقتها الخطابات موضع البحث والتى تكمن وراء موقفها من الدستور وذلك على النحو التالى :

شملت أسباب معارضة الدستور فى خطاب التيارات المدنية حجج متعلقة بمعارضة تشكيل اللجنة التأسيسية وأنه تم على أساس حزبى وهيمن عليها تيار واحد ، ومن جانب آخر كانت أبرز المواد التى أثارت جدلا واسعا تلك الخاصة بالعلاقة بين الدين والدولة وتشكيل هوية مصر لاسيما المواد 219 ؟4 واعتبر منتجو هذه الخطابات أن تلك المواد تكرس 81؟33؟ للدولة الدينية وتضع مؤسسات الدولة تحت ولاية الفقيه مما يتعارض مع مقتضيات دولة القانون . كما كانت المواد الخاصة بحرية الصحافة والإعلام وبالمحكمة الدستورية العليا موضع انتقاد ووصفت بأنها تمثل تعديا على الشرعية الدستورية والهدف منها الانتقام .

ومن الجانب الآخر أكدت الخطابات ذات المرجعية الدينية على تفنيد حجج المعارضين وإبراز إيجابيات إقرار الدستور من تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات ، وأكدت على التنوع فى الجمعية التأسيسية منذ بداية عملها ووصفت بعض مواد الدستور بأنها نقلة على طريق التطور السياسى الديمقراطى وإبراز هوية مصر الإسلامية والعربية . وعنى خطاب صوت السلف بقضية تطبيق الشريعة واهتم بالرد على حجج وأطروحات النخبة المدنية وأن الأزهر سيكون المرجعية فى مسائل الشريعة وأن مفهوم الدولة الدينية فى الغرب لاينطبق على الإسلام .

- تراوحت الأطروحات التى قدمتها خطابات التيارات المدنية بين رفض التوجه للاستفتاء على الدستور والحث على التصويت بلا عليه والتشكيك فى نزاهته ومن ثم بطلان مشروع الدستور استنادا لتلك المخالفات من وجهة نظر تلك الخطابات ثم تحليل نتائج الاستفتاء من خلال إبراز تراجع نسبة المشاركة من المواطنين وتراجع شعبية الإخوان .

فى المقابل أيدت أطروحات الحرية والعدالة وصوت السلف التوجه للاستفتاء ودعت المواطنين للمشاركة ولقراءة الدستور والتصويت بالموافقة عليه وأنه السبيل لوقف العمل بالإعلان الدستورى ونظرت لنتائج الاستفتاء نظرة إيجابية وأنها تؤكد الوعى السياسى للشعب وانتصاره على دعاة الفتنة ومدعى الديمقراطية ورأت أنها تعزز من شعبية الرئيس وحكومته .

- اتفقت مواقف التيارات المدنية تجاه الإعلان الدستورى (نوفمبر2012) حث وصف بالبطلان وأنه يكرس الديكتاتورية ، وأنه بداية لمعركة جديدة وأنه اعتداء على الشرعية وإهدار لقانون السلطة القضائية ، فى حين لم تركز خطابات الحرية والعدالة على الإعلان الدستورى وكانت الخطابات سواء المعارضة له أم المؤيدة والتى حاولت تبرير دوافع صدور هذا الإعلان قليلة للغاية ، أما خطاب صوت السلف فقد أبرز السلبيات والإيجابيات فى هذا الإعلان .

- تركزت الحلول التى قدمها خطاب التيارات ذات المرجعية الدينية على المصالحة الوطنية وإطفاء الفتن وضرورة الحوار والخروج من حالة الاستقطاب وتغليب المصلحة الوطنية واحترام آليات الديمقراطية ورفض أية اقتراحات للعودة لدستور 71 أو إلغاء الاستفتاء .

أما الحلول التى قدمها خطاب التيارات المدنية فقد تركزت فى سحب مشروع الدستور من الاستفتاء وتشكيل لجنة من الفقهاء الدستوريين لكتابة دستور آخر ،وتشكيل مجلس رئاسى ، وعدم اعتماد مشروع الدستور إلا إذا صوت لصالحه نسبة لاتقل عن ثلثى المشاركين فى الاقتراع ونصف إجمالى الناخبين المسجلين فى القوائم الانتخابية أيهما أكثر ، وتضمن الخطاب حلولا أكثر حدة مثل إسقاط الرئيس أو إسقاط الدستور .

- تشير النتائج إلى كثافة شديدة فى طرح تصورات وأدوار بالغة السوء للطرف الآخر فى خطابات كلا التيارين موضع البحث وإن كانت أكثر كثافة فى خطاب التيارات المدنية التى كثفت الصورة والأدوار السلبية لجماعة الإخوان المسلمين فوصفت بأنها جماعة غير شرعية وتريد إقصاء الأطراف الأخرى وتهدف للسيطرة على مفاصل الدولة وتريد فرض دستور يمكنها من السيطرة على مصر ووصف التيار السلفى بأنه يطبق الشريعة بطريقته ويستخدم الدين لتحقيق مصالحه ويستخدم أسلحة التخوين والتكفير .كما وصفت التيارات ذات المرجعة الدينية المعارضة بأنهم يضعون أيديهم فى أيدى القتلة

ويمارسون العنف لإسقاط المشروع الإسلامى وأنهم ينكرون هوية الأمة وأن هذه القوى ترى الاعتراض على الدستور فرصتها الأخيرة لإثبات وجودها والانقضاض على السلطة بالعنف .

– أسفرت النتائج عن توظيف كل خطاب للأطر المرجعية التى تساند أطروحاته وتدلل على صحة موقفه حيال الدستوروالقوى الفاعلة فى الأحداث، وتتسق مع مرجعيته الفكرية والأيديولوجية ، حيث يتم استخدام الإطار التاريخى من قبل خطاب التيارات المدنية لاستدعاء الأحداث التاريخية السلبية ومقارنتها بالواقع مثل تشبيه خطاب الرئيس مرسى بخطاب الرئيس السادات عقب أحداث يناير 1977وخطورة استخدام تعبير مصلحة المجتمع كستار يخفى وراءه تقييد حرة الإبداع كما حدث فى محاولة الاعتداء على الكاتب نجيب محفوظ، وتشبيه حالة الرفض للدستور بتلك التى سادت حيال دستور 1930. فى حين كان توظيف الإطار الدينى فى مقدمة الأطر المرجعية التى استندت إليها أطروحات صوت السلف من خلال استخدام الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة أو من خلال استخدام بعض الرموز والعبارات المستقاة من الإطار الدينى وهذا يتسق مع المرجعية الفكرية للتيار السلفى .

– كشف التحليل عن فقدان أغلب الخطابات المطروحة من قبل التيارات المدنية والتيارات ذات المرجعية الدينية للغة الحوار واحترام الاختلاف فى الرأى وقبول الآخر وافتقاد روح التسامح السياسى والديمقراطية وهذا يتناقض مع قناعات التيارات المدنية التى تدعو للديمقراطية واحترام الرأى وحرية التعبير .

– كانت أحداث العنف فى الاتحادية وإصدار الإعلان الدستورى من أبرز مادفع بلغة الخطاب للانقسام والحدة والتحذير من الحرب الأهلية والصدام ، والبعد عن خطاب الحوار والتفاهم وافتقار الخطاب للمفردات التى تعبر عن التنسيق والتفاهم والرؤى المشتركة والحلول الوسط وتغليب المصلحة الوطنية.

– تبين من النتائج غلبة أطروحات الصدام فى الخطابات الصحفية على أطروحات الحوار ، وقد تجلى ذلك من خلال التحيز ضد الآخر والهجوم عليه والتشكيك فى مواقفه وإلصاق التهم به . فى حين تقلصت مساحة الدعوة لاحترام الآخر ونقد الذات . وظهر ذلك من خلال **الإعلاء من الذات مقابل الهجوم على الآخر** وذلك من خلال تقديم تصورات إيجابية للذات ، وإبراز سمو أهداف الذات مقابل التقليل من شأن أهداف الآخر . ووصف أهداف الآخر بالسعى وراء المصالح الصغيرة على حساب مصلحة الوطن**وتقديم تصورات سلبية للآخر، وبروز خطاب التخوين والاتهام بالعمالة** حيث تم تبادل الاتهامات والتراشق بالملاسنات ولم يتم توظيف الاختلافات لصالح العمل المشترك والخروج من الأزمة.

الاستراتيجيات المتبعة فى الخطابات موضع التحليل :

استراتيجية تشويه الآخر :

اهتم خطاب القوى المدنية بالتركيز على رسم ملامح الصورة السلبية للطرف المناوىء فى محاولة لبيان فشله فى إدارة البلاد وتسببه فى تردى الأوضاع القائمة وإلقاء اللوم على الآخر وتحميله المسئولية فى حين غض الطرف عن مسئولية المعارضة فى تردى الأوضاع فى المشهد السياسى وعدم قبولها للحوار .

وظهرذلك فى خطاب المصرى اليوم والأهالى من خلال وصف الآخر بأبشع الصفات وإلصاق التهم به وشيطنة الخصم والهجوم على كل مايصدر عنه ، وذلك بهدف الانتقاص من حجم التأييد له ونسب الصفات السلبية له مثل الديكتاتورية والسعى للسيطرة على مقاليد الحكم وتشبيهه بالحزب الوطنى المنحل وبالسعى لانتهاك دولة القانون ونزع الشرعية عن كل مايصدر عن هذا التيار من قرارات أو قوانين أو يتشكل من مؤسسات فى ذلك العهد وبأن هذا الدستور لايمثل سوى تلك الجماعة فقط ولايمثل كل المصريين وأن الجمعية التأسيسية مطعون فى تشكيلها وموالية لذلك التيار ، وذلك بهدف تحطيم شرعية الطرف الآخر والتأكيد على تراجع شعبيته. كما أبرز خطاب التيارات الدينية عدم وجود قاعدة شعبية للمعارضة وذلك فى محاولة من كل طرف لتهميش وتقزيم الآخر ونزع الشرعية عنه .

استراتيجية التحذير :

وقد برزت تلك الاستراتيجية فى الخطابات التى تلت صدور الإعلان الدستورى الذى رفضته القوى المدنية ، وظهر ذلك فى خطاب المصرى اليوم والأهالى ورأت تلك القوى أنه إعلان ديكتاتورى وحثت الرئيس على التراجع عنه ، وحذرت من أنه بغير ذلك ستكون العواقب سيئة وأنه إذا لم يتم التراجع عن هذا الإعلان الديكتاتورى فمصر على شفا حفرة وكل ما هو قادم من دمار سيتحمل الرئيس وجماعته مسئوليته. كما تم

التأكيد على التخويف مما هو آت فى ظل حكم الإخوان ، وفى ظل سيطرة تلك العقلية على مقدرات البلد ،وبرز التحذير من مغبة عدم رفض الدستور فى الاستفتاء من اللجوء للحرب الأهلية .وأن الإصرار على الاستفتاء على الدستور فاقم الأزمة السياسية حتى بات العنف الأهلى شبحا يحاصر الجميع ، ويتضح أن هذه الاستراتيجية التى لاتعتمد أدوات العمل السياسى سبيلا للحل قد أسفرت عن توالى المزيد من أعمال العنف فى الشارع المصرى خلال الشهور الثلاث التى أعقبت إقرار الدستور.

استراتيجية الدفاع / الهجوم :

تجلت استراتيجة الدفاع فى خطاب التيارات ذات المرجعية الدينية من خلال استخدام آلية التبرير وتقديم أسباب ومسوغات لردود الفعل الرسمية مقابل استخدام التيارات المدنية لآلية الهجوم على النظام الحاكم وعلى الجمعية التأسيسية وأعضائها من التيار الإسلامى مقابل إبراز الذات والإشادة بدور القوى المدنية الوطنى وبانسحاب أعضاء الجمعية من رموز التيار المدنى .

استراتيجية التجاهل:

وتم توظيفها حيال أية مواد إيجابية تضمنها الدستور أو أى جهد بذله أعضاء الجمعية لإحداث التوافق، وذلك نظرا للرفض التام من قبل هذه التيارات المدنية لتلك الجمعية ورؤيتها باعتبارها غير ممثلة لكافة القوى السياسية والدعوة لحلها وتشكيل جمعية أخرى .وفى المقابل يتم تجاهل أية مواد سلبية تضمنها الدستور من قبل خطاب التيارات ذات المرجعية الدينية نظرا لتأييدهم لهذا الدستور . كما تم توظيف التجاهل لبعض الأحداث التى شهدتها الساحة السياسية من أعمال عنف طالما أنها تم ارتكابها ضد الطرف المناوىء فى حين يتم إدانتها وتضخيمها إذا ارتكبت ضد الطرف الذى يؤيده منتج الخطاب ، وذلك بهدف صياغة الواقع بشكل يوجه القارىء نحو موقف معين يستبعد تحميل الذات أية مسئولية ويضعها فى صورة إيجابية . فكان يتعين على كلا التيارين إدانة كافة أعمال العنف والحصار والحرق وغير ذلك حتى لايجد من يرتكب تلك الأعمال أى مسوغ للاستمرار فيها .

استراتيجية إضفاء الشرعية على الذات مقابل تقويض شرعية الآخر:

استخدمت الخطابات عينة البحث هذه الاستراتيجية من خلال محاولة الانتقاص من شعبية الآخر وعدم تمثيله للشعب المصرى ، وإبرازتزايد حجم الرفض الشعبى له وقلة حجم مؤيديه مقابل التأكيد على تزايد تأييد قطاعات واسعة للطرف الذى يؤيده منتج الخطاب فكلا الاثنين يدعى تعبيرا عن الشعب .

كما عمدت خطابات التيارات المدنية إلى التقليل من شأن المخالف فى الرأى مقابل الإعلاء من شأن المتفق معه ، حيث قدمت صورة شديدة السلبية لمن صوت بنعم للدستور لاسيما فى الصعيد وتم وصفهم بأنهم يدفعهم ذلك الحصول على "كيلو سكر" ، وأنهم خدعوا من قبل الإخوان وإن أمر الصعيد فى يد خطباء المساجد يستثمرون فى فقره ويتاجرون فى طيبة أهله ، وإدانة ثقافة نعم التى تميل للاستقرار والموافقة على مايأتى من أهل الحكم أو النخبة .

استراتيجية الحث :

وقد ظهرت فى الأطروحات التى توجه انتقادات عنيفة للدستور وللإعلان الدستورى وللاستفتاء ، وترى أنه قد يكون الحل فى استدعاء الجيش للخروج من الأزمة " ربما يكون الحل عند الجيش إذا ما خلصت نوايا المجتمعين فى رحابه " وتدعو إلى قيام الجيش بدور فاعل .وحثت خطابات القوى المدنية المصريين على اتخاذ مواقف أكثر حدة من المظاهرات .

استراتيجية التكثيف :

وظهر ذلك فى خطابى المصرى اليوم والأهالى من خلال تكثيف الاهتمام على بعض الأحداث أو المقولات والمفاهيم بشكل واضح وذلك على النحو التالى :

أ- من خلال التكثيف والتركيز على أحداث مثل التظاهرات أمام المحكمة الدستورية العليا ومدينة الإنتاج الإعلامى مقابل غض الطرف أو التهميش المتعمد لبعض الأحداث مثل محاصرة مسجد القائد إبراهيم بالاسكندرية وحرق مقرات الحرية والعدالة .

ب- تكثيف الاهتمام والتركيز على مفاهيم الانقسام والتمزق والاحتراب وغيرها وذلك من خلال قراءة نتائج الاستفتاء باعتبارها تشير إلى أن الشعب بات منقسما بصورة عميقة وأن طرح مشروع الدستور للاستفتاء نجح فى تكريس الانقسام بين المصريين وأن هذا الانقسام لم يعد مقصورا على الجانب السياسى وإنما تحول إلى انقسام اجتماعى وطائفى فى الوقت نفسه .

ج- تكثيف الاهتمام والتركيز على التشكيك فى نزاهة الاستفتاء وإبراز المخالفات التى شابت عملية الاستفتاء فى بعض اللجان .

د- التركيز على خطورة الدستور على الدولة المدنية والتأكيد على أنه يؤسس لدولة دينية ويبدأ الخطوات الأولى نحو ولاية الفقيه من خلال مرجعية الأزهر ، ويبتعد بمصر عن أن تكون دولة كل المصريين ووطنهم، ودستور يغير هوية مصر السياسية والثقافية والتاريخية لتصبح إمارة إخوانية ، وأنه وضع لترتيب السلطة لصالح جماعة الإخوان إلى أن تتمكن من تنفيذ مخططها القديم بالسيطرة التامة على الدولة المصرية .

هـ- التركيز على خطورة الخصم وهو مابدا فى إثارة الخوف من التيار الإسلامى ومايضمره للوطن والمبالغة مما سيسفر عنه الدستور من دولة ديكتاتورية ومن قهر للحريات ومن ولاية للفقيه .

و- التركيز على تحميل الطرف الآخر المسئولية فكل فريق يركز على أن الحل والخروج من الأزمة فى يد الطرف المناوىء ويحمله مسئولية الوضع السياسى المتردى فى حين يبرىء نفسه من المسئولية عن تفاقم الأوضاع .

مراجع وهوامش الدراسة

١- معتز بالله عبد الفتاح ، قصة التأسيسية ، الوطن ، .20/11/2012

٢- أحمد يوسف أحمد ، فتنة الدستور ، الشروق ، 29/3/2012

٣- حسن نافعة ، مخاطر الاستقطاب ، المصرى اليوم ، .13/12/2012

٤- رجاء الغمراوى ، دور النخبة فى إدارة أزمات المجتمع : دراسة تحليلية لأزمة الدستور ، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال ، جامعة الأهرام الكندية، العدد الثانى، السنة الأولى ، يوليو / سبتمبر 2013ص ص . 92-74

٥- منى المراغى ، محددات تشكيل أطر مضمون الخطاب السياسى بالصحف القومية والحزبية والخاصة : دراسة للمضمون والقائم بالتصال ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، . 2009

٦- أشرف جلال ، المعالجة الإعلامية لقضايا التعديلات الدستورية فى القنوات المصرية الحكومية والخاصة وأثرها على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية للجمهور المصرى ، دورية إعلام الشرق الأوسط ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، . . 2009

٧- وفاء عبد الخالق ثروت ، دور البرامج الحوارية فى التليفزيون المصرى فى تشكيل اتجاهات الجمهور نحو التعديلات الدستورية : دراسة فى إطار نظرية دوامة الصمت ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، المجلد التاسع ، العدد الثانى / يوليه/ديسمبر 2008ص ص . 535-465

٨- شيماء ذو الفقار ، التغطية التليفزيونية للتعديلات الدستورية وعلاقتها باتجاهات الرأى العام نحو شرعية النظام السياسى ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر : الإعلام والبناء الثقافى للمواطن ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، مايو 2007ص ص .635-575

McCluskey,Michael &Kim ,Young M.,Moderation or Polarization ? Representation of Advocacy Groups 'Ideology in Newspapers ,Journalism &Mass Communication Quarterly,vol.89,no.4,2012,pp.565-584.

١٠- حسام الهامى ، الخطاب الإعلامى لحركات الاحتجاج الاجتماعى: دراسة تحليلية لمواقع حركات الاحتجاج الاجتماعى على شبكة الانترنت ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى الدولى السادس عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة "الإعلام وقضايا الفقر والمهمشين : الواقع والتحديات " 15-13يوليو 2010 .

11- Kim , Sei-Hill etal.,Talking About Poverty : News Framing of Who Is Responsible for Causing and Fixing the Problem, Journal &Mass Communication Quarterly, vol.87,no.3/4 2010,pp.563-581.

١٢- جمال عبد العظيم ، أطر إنتاج الخطاب الخبرى فى المواقع الإلكترونية فى الأزمات الدولية ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد الرابع والثلاثون ، يوليو /ديسمبر ? 2009ص ص .119-45

١٣- سلوى دهمش ، اتجاهات الخطاب الصحفى الإلكترونى نحو الحركات الإسلامية : دراسة تحليلية مقارنة لموقعى صحيفتى الأهرام المصرية والانترناشيونال هيرالد تريبون الأمريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة جنوب الوادى ، كلية الآداب ، . 2008

١٤- جمال عبد العظيم ، أثر الأيديولوجية السياسية للدولة فى بناء الأطر الإخبارية ، مرجع سابق ، ص ص.175-107

١٥- ماهيناز رمزى ، بنية أطروحات خطاب الإصلاح السياسى داخل ساحات النقاشعلى المواقع الإذاعية والتليفزيونية بشبكة الانترنت ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، المجلد السابع ، العدد الأول يناير / يونية ? 2006ص ص.282-247

١٦- هشام عطية ، التوظيف السياسى لقضايا حقوق الإنسان فى الصحافة المصرية ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، المجلد الثامن ، العدد الثالث ، يوليو ? 2007ص . 63

١٧- السيد يسين ، الوعى القومى المعاصر : أزمة الثقافة السياسية الغربية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ?1991ص 163 .

18- McQuail,Denis,Mass Communication Theory 4th ed. ,London, Sage Pub.,2000,p.61

١٩- هشام عطية (? (2007مرجع سابق ، ص . 65

٢٠- جمال عبد العظيم ، أثر الأيديولوجية السياسية للدولة فى بناء الأطر الإخبارية ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، المجلد الثامن العدد الثالث ، يولية /سبتمبر ? 2007ص ص. 175-107

٢١- محمد شومان ، تحيل الخطاب الإعلامى أطر نظرية ونماذج تطبيقية ، ط?1القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية،? 2007ص ص .26-25

٢٢- أحمد زايد ، صور من الخطاب الدينى المعاصر ، القاهرة ، دار العين للنشر ، ? 2007ص .22.
٢٣- المرجع السابق نفسه ، ص . 24
٢٤- أحمدزايد ، صور من الخطاب الدنى المعاصر ، القاهرة ، دار العين للنشر ، ? 2007ص .24.
٢٥- هشام عطية ، تأثير السياسة الخارجية على المعالجة الصحفية للشئون الدولية : دراسة تحليلية مقارنة للصحف المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ?1995ص ص .41-40
٢٦- بسام عبد الرحمن مشاقبة ، مناهج البحث الإعلامى وتحليل الخطاب ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ? 2010ص . 137
٢٧-عبد الهادى بن ظافر الشهرى ، استراتيجيات الخطاب ، مقاربة لغوية تداولية ، بيروت ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، 2004

28- Lupia, A. & Philpot, T.S. , "Views from Inside the Net: How Websites Affect Young Adults 'Political Interest" The Journal of Politics, vol. 67 (4), 2005, pp.1122-1142.

29- Hardy,B.W.&Scheufele,d.A., Examining Differential Gains from Internet Use :Comparing the Moderating Role of Talk and Online Interactions, Journal of Communication,vol.55,2005,pp.71-84.

30- Boyd, Danah M. &Ellison, Nicole B.,. Social Network Sites: Definition,History,and Scholarship, Journal of Computer-Mediated Communication ,vol.13,no.1,2007.available at http://jcmc.indiana.edu/vol13/issue1/boyd,ellison.html

31- Camaj, L., etal,. Discourse on Facebook: ANew Public Sphere? Paper Presented at the Annual Meeting of Association for Education in Journalism and Mass Communication, Boston, Aug.5, 2009 .online, http://www.allacademic.com7/3/2011.

٣٢- لمزيد من التفاصيل حول مفهوم التشاور السياسى انظر :حنان أبو سكين ، دور التشاور السياسى فى تحقيق مدنية الدولة ، مجلة الديمقراطية ، أكتوبر 2011.

33- Hoffman, L. etal., The Role of Commuication in Public Opinion Process ,International Journal of Public Opinion Research , vol.19 ,no.3 ,2007,pp.287-312.

34- Min, s.-J, Online Vs Face to Face Deliberation: Effects on Civic Engagement, Journal of Computer-Mediated Communication, vol.12, 2007, pp.1369-1387.

٣٥- هشام عطية ، تأثير السياسة الخارجية للدولة فى المعالجة الصحفية للشئون الدولية ، مرجع سابق، ص .47

36- Nohrstedt, Stig etal., From The Persian Gulf to Kosovo War Journalism and Propaganda , European Journal of Communication , vol.15 , no.3 , 2000, pp. 384-404.

٣٧- يعبر موقع صوت السلف عن الدعوة السلفية وهى منتشرة فى مختلف أنحاء مصر ولها أتباع يقدرون بمئات الآلاف يطلق عليهم السلفيون ولكنهم ليسوا تنظيما هرميا مثل الإخوان المسلمين بل يغلب عليهم التفرق لمجموعات يتبع كل منها شيخ من المشايخ ومن أبرزهم الشيخ محمد حسان والشيخ محمد حسين يعقوب والشيخ ياسر برهامى والشيخ أبو إسحاق الحوينى وترى الدعوة السلفية وجوب رجوع المسلمين إلى الالتزام بتعاليم الإسلام وفقا لمنهج السلف الصالح ويفرق بينهم وبين الإخوان المسلمين رفضهم للتصوف وآراء الأشاعرة والمعتزلة والشيعة ويفرقهم عن تنظيمى الجهاد والقاعدة رفضهم للعمل المسلح . وبعد ثورة 25يناير ورحيل نظام مبارك بدأ السلفيون فى تأكيد دورهم السياسى ومواقفهم من الثورة فأكدوا على إسلامية الدولة المصرية وعدم جواز المساس بالمادة الثانية من الدستور. لمزيد من التفاصيل انظر : حسن سلامة ، السلفيون فى مصر : النشأة والتطور والمسار: ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مايو . 2012
٣٨- رفعت السعيد ، دستور تيك أواى،المصرى اليوم ، ? 8/12/2012محمد سلماوى ، من قال إنه دستور الإخوان ، المصرى اليوم ، ?23/11/3012محمد أمين ، طرف ثالث فى القصر ، المصرى اليوم، ?20/12/2012عمرو الشوبكى ، ماهو أخطر من الإعلان الدستورى ، المصرى اليوم ، ? .2/12/2012سمير مرقس ، رسائل غير مقروءة ، المصرى اليوم ، ? 26/12/2012عبد اللطيف المناوى ،ثقافة السلمة المكسورة ، المصرى اليوم ، ?27/12/2012.عمار على حسن ، دستور أم خطة اختطاف مصر ، المصرى اليوم ، .13/12/2012.
٣٩- منى ذو الفقار ، سوج حول مشروع الدستور الجديد ، المصرى اليوم ، /8 12/2012?أمين اسكندر ، خيبتنا الكبيرة ، المصرى اليوم ، .18/12/2012.
٤٠- على السيد ، جرائم الاستفتاء ، المصرى اليوم ، ? 13/12/2012سمير نعيم ، لماذا أرفض الاستفتاء على الدستور ، المصرى اليوم ، ?13/12/2012 أمين اسكندر ، أبو الفلول وأمهم ، المصرى اليوم ، ? 25/12/2012صلاح عيسى ، عن ساعة الصفر والاستفتاء ومذبحة العجل ، المصرى اليوم ، ?14 12/ 2012.
٤١- بهيجة حسين ، فاكرين دستور صدقى يا إخوان ، الأهالى ، 11/12/ 2012?أمينة النقاش ، مصر تقاوم ، الأهالى ، ?18/12/2012.أمينة النقاش ، انسحب يافضيلة الإمام ، الأهالى ، .20/11/2012.
٤٢- منال أبو الحسن ، المصرى يكتب دستوره ، الحرية والعدالة ، 5/12/ 2012.?صلاح الدين سلطان ، مفارقات بين الزيد ومايفع الناس فى الإعلان الدستورى ، الحرية والعدالة ، ?5/12/2012لطفى عبد اللطيف ، الاستفتاء ومن ترهبهم الصناديق ، الحرية والعدالة ، ?7/12/2012وليد شلبى ، اليوم يوم المرحمة ، الحرية والعدالة ، 2012?12?15
٤٣- صلاح الدين سلطان ، مفارقات بين نعم ولا فى الاستفتاء على الدستور ، الحرية والعدالة ، .12/12/2012.
٤٤- لطفى عبد اللطيف ، الاستفتاء على الدستور والمفلسون سياسيا ، الحرية والعدالة ، .13/12/2012.
٤٥- محمد مصطفى ، نعم للدستور ، الحرية والعدالة ، ?14/12/2012حازم غراب ، لاإكراه فى الدستور ولا فى الأخونة ، الحرية والعدالة ، 14/12/ 2012?عبد الله هلال ، دستور عظيم لشعب عظيم ، الحرية والعدالة ، /18 12/2012?خالد إبراهيم ، أيها البطل تحية واجبة ، الحرية والعدالة ، 28/12/

?2012أسامة جادو ، الحقوق والحريات العامة فى الدستور الجديد ، الحرية والعدالة ، .6/12/2012
٤٦- رسالة إلى شعب مصر العظيم فى يوم الحصاد ، نعم لأول دستور شعبى مصرى بقادة أزهرة ، صوت السلف ، ?. 13/12/2012بيان من الدعوة من الدعوة السلفية بشأن نتائج الاستفتاء ، صوت السلف ، .23/11/2012.
٤٧- نصار عبد الله، الخيار الأكثر مرارة ، المصرى اليوم ، ? 8/12/ 2012ضياء رشوان ،ماذا بعد انهيار الجمعية التأسيسية ، المصرى اليوم ، 19/11/2012 ?سمير مرقس ، ياأهل مدينتنا ارفضوا وقاوموا ، المصرى اليوم ،. 19/11/2012
٤٨- عمرو هاشم ربيع ، لماذا نقول لا فى استفتاء الدستور ، المصرى اليوم ، ?1/12/2012إسراء عبد الفتاح ، محطات صادمة ، المصرى اليوم ، /8/12 2012.
٤٩- صلاح عيسى ، عن ساعة الصفر والاستفتاء ومذبحة العجل ، المصرى اليوم ، .14/12/2012.
٥٠- عمرو الشوبكى ، ماهو أخطر من الإعلان الدستورى ، المصرى اليوم ، ?12/12/2012وحيد عبد المجيد ، قائمة الشرف فى معركة الدستور ، المصرى اليوم ، .6/12/2012.
٥١- عمرو الشوبكى ، لالدستور ، المصرى اليوم ، ?13/12/2012جيلان جبر ، اللى افتكرناه مرسى طلع ، المصرى اليوم ، ?1/12/2012امنى ذو الفقار ، س وج حول مشروع الدستور الجديد ، .8/12/2012.
٥٢- سمير نعيم ، لماذا أرفض الاستفتاء على الدستور ن المصرى اليوم ، /13 ?12/2012رفعت السعيد ، الدستورية والشريعة فى الدستور ، المصرى اليوم ، 10/12/2012.
٥٣- منتصر الزيات ، الدستور ، المصرى اليوم ، .10/12/2012.
٥٤- تنص المادة 4على أن " الأزهر الشريف هيئة إسلامية مستقلة جامعة يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه ويتولى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية فى مصر والعالم ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف فى الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية وتكفل الدولة الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه ، وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل ويحدد القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء وكل ذلك على النحو الذى ينظمه القانون.
٥٥- منى ذو الفقار ، س وج حول مشروع الدستور الجديد ، المصرى اليوم ، 8?10/12/2012
٥٦- صلاح عيسى ، عن ساعة الصفر ، مرجع سابق .
٥٧- منى ذو الفقار ، مرجع سابق ، .8/12/2012.
٥٨-ياسر عبد العزيز، التأسيسية وضعت الإعلام فى قبضة السلطة ،المصرى اليوم، 12/11/2012عمرو هاشم ربيع ، لماذا نقول لا ، مرجع سابق .
٥٩- عمرو الشوبكى ، لا للدستور ، المصرى اليوم ، .13/12/2012.
٦٠- شوقى السيد ، خدعوك فقالوا دعوة للحوار ، المصرى اليوم ، .../12/ 2012ضياء رشوان ، إنها الفوضى وأنت المسئول سيدى الرئيس ، المصرى اليوم ، . 2/12/2012
٦١- جودة عبد الخالق، مشروع الدستور بين نعم ولا، الأهالى، .18/12/2012.
٦٢- نبيل زكى ، السلفية الجهادية والدستور ، الأهالى ، .13/11/2012.
٦٣- حسين عبد الرازق ، الاستفتاء باطل ، الأهالى ، .4/12/2012.
٦٤- نبيل زكى معركة يوم السبت ، الأهالى ، .18/12/2012.
٦٥- بهيجة حسين ، لا للدستور لنحمى ثورتنا ، الأهالى ، .18/12/2012.
٦٦- نبيل زكى ، السلفية الجهادية والدستور ، مرجع سابق .
٦٧- فريدة النقاش ، من حصاد الثورة ، الأهالى ، 13/11/2012,
٦٨- فريدة النقاش ، مصراوية لاإخوانية ولاسلفية ، الأهالى ، .11/12/2012.
٦٩- حسين عبد الرازق ، معركة إسقاط الدستور ، الأهالى ، .25/12/2012.
٧٠- فريدة النقاش ، مع كامل احترامى للدين ، الأهالى ، .1/1/2013.
٧١- عبد الحميد كمال ، المحليات فى الدستور خيبة أمل وعودة للوراء ، الأهالى، ?18/12/2012تجاهل المحليات فى الدستور ، الأهالى ، .27/11/2012.
٧٢- فريدة النقاش ، من حصاد الثورة ، مرجع سابق .
٧٣- جودة عبد الخالق ، مشروع الدستور بين نعم ولا ، مرجع سابق .
٧٤- محمد المحمدى ماضى ، المعارضة واستراتيجية اللغو الوطنى ، الحرية والعدالة ،13/12/2012.
٧٥- قطب العربى ، دستور أحمر الخدين ، الحرية والعدالة ، .13/12/2012.
٧٦- حازم غراب ، لاإكراه فى الدستور ولافى الأخونة ، الحرية والعدالة ، /14 12/2012.
٧٧- منال أبو الحسن ، المصرى يكتب دستوره ، الحرية والعدالة ، ?5/12/2012 صلاح الدين سلطان ، مفاوضات بين نعم ولا فى استفتاء على الدستور ، الحرية والعدالة ، ?12/12/2012حمزة زوبع ، صناع التارخ وأقزامه ، الحرية والعدالة ، .3/12/2012.
٧٨- قطب العربى ، دستور أحمر الخدين ، مرجع سابق
٧٩- خالد فهمى ، بيان شبه أخير حول الموافقة على مشروع الدستور ، الحرية والعدالة ، .15/12/2012.
٨٠- قطب العربى ، مكاسب الصحفيين وخسائرهم فى الدستور الجديد ، الحرية والعدالة ، .3/12/2012.
٨١- قطب العربى ، احتجاب الصحف وأوهام الدستور ، الحرية والعدالة ، /6 12/2012أسامة جادو ، الحقوق والحرات العامة فى الدستور الجديد ، الحرية والعدالة ، ?6/12/2012هانى المكاوى ، مابين موقعة الدقى ومزايا الدستور ، الحرية والعدالة ، .18/12/2012.
٨٢- كاميليا حلمى ، الأسرة والمرأة فى مشروع الدستور ، الحرية والعدالة ، .17/12/2012.
٨٣- قطب العربى ، دستور أحمر الخدين ، مرجع سابق ، عبد الله هلال ، دستور عظيم لشعب عظيم ، الحرية والعدالة ، .18/12/2012.
٨٤- عبد الله الأشعل ، هل تستجيب المعارضة للحوار من أجل مصر ، الحرية والعدالة ، .29/12/2012.
٨٥- فتحى أبو الورد ، الأقلية المصرية التى يوحى إليها ، الحرية والعدالة ، 30/12/2012.
٨٦- ياسر برهامى ، لماذا يريدون إقصاءنا ، صوت السلف ، ?23/3/2012ياسر برهامى ، ماذا نريد فى الدستور ؟(? (1صوت السلف ، .20/1/2012.
٨٧- أحمد شكرى ، لمن الحق فى كتابة الدستور ، صوت السلف ، 28/3/2012 .

٨٨- سعيد محمود ، خصائص الشريعة الربانية ، صوت السلف ، 21/11/ 2012.
٨٩- محمود عبد الحفيظ، شريعة الله كلها خير لو كانوا يعلمون ، صوت السلف ، 3/12/2012.
٩٠- عبد المنعم الشحات ، دستور الأمة أم دستور النخبة ؟(? (2صوت السلف ، 1/12/2012.
٩١- صوت السلف، 13/12/2012.
٩٢- ياسر برهامى ، حقيقة الأزمة ، صوت السلف ، . 21/12/2012
٩٣- ياسر برهامى ، المادة المفسرة خط أحمر ، صوت السلف ، .24/11/2012
٩٤- ياسر برهامى ، هل أخطأنا حين شاركنا فى الجمعية التأسيسية ، صوت السلف ، حول كتابة الدستور ، صوت السلف ، .28/4/2012
٩٥- ياسر برهامى ، ماذا نريد فى الدستور ؟ ، صوت السلف، 20/4/2012 أحمد شكرى ، لمن الحق فى كتابة الدستور ، صوت السلف ، 28/3/2012ياسر برهامى ، لماذا يريدون إقصاءنا ، .23/3/2012
٩٦- ياسر برهامى ، ماذا نريد فى الدستور ، صوت السلف ، /28/4 ?2012ياسر برهامى ، حقيقة الأزمة ، صوت السلف، .21/12/2012
٩٧- حسن نافعة ، مصر فى غرفة الإنعاش ، المصرى اليوم ، ?2/12/2012 مخاطر الاستقطاب ، المصرى اليوم ، ?13/12/2012سمير نعيم ، لماذا أرفض الاستفتاء ، مرجع سابق ، سليمان جودة ، مكى يدعو إلى الاغتصاب ، المصرى اليوم ، .6/12/2012
٩٨- حسن نافعة ، شكوك حول نزاهة الانتخابات ، المصرى اليوم ، /20/12 ?2012محمد سلماوى ، مخالفات الاستفتاء ، المصرى اليوم ، ?12/2012/ 20 عاصم حنفى ، الديمقراطية تأديب وتهذيب وإصلاح ، المصرى اليوم ، /26/12 ?2012إسراء عبد الفتاح ، انتهاكات ثابتة ولكنها فير مثبتة ، المصرى اليوم ، ?3/12/2012وحيد عبد المجيد ، استفتاء باطل على دستور مجحف ، المصرى اليوم ، ?21/12/2012محمد أمين ، ثورة نساء مصر ، المصرى اليوم ، /23/12 2012.
٩٩- ليس الحديدى ، أما بعد ، المصرى اليوم ، ?25/12/2012عمرو الشوبكى ، نتائج الاستفتاء ، المصرى الوم ، ?27/12/2012محمد حبب، 35مليونا لم يشاركوا فى الاستفتاء لماذا ؟ ، المصرى اليوم ، 30/12/2012
١٠٠- نيوتن ، فرق ولكن لن تسود ، المصرى اليوم ، ?17/12/2012سمير مرقس ، رسائل غير مقروءة ، المصرى اليوم ، ?26/12/2012عمرو الشوبكى ، الديمقراطية البغيدة ، المصرى اليوم ، . 26/12/2012
١٠١- سليمان جودة ، هل ينجو مرسى ، المصرى اليوم ، ?18/12/2012محمد حبيب ، مرجع سابق ، .13?12/2012
١٠٢- حلمى الجزار ، ياأيها المصريون اطمئنوا ، المصرى اليوم ، ?23/12/2012 محمود الخضيرى ، ثم ماذا بعد إقرار الدستور ، المصرى اليوم ، .29/12/2012
١٠٣- أمينة النقاش ، أزمة سياسية لاقانونية ، الأهالى ، .11/12/2012
١٠٤- أمينة النقاش ، ميليشيات الإخوان الفضائية ، الأهالى ، .13/11/2012
١٠٥- جودة عبد الخالق ، مشروع الدستور بين نعم ولا ، مرجع سابق .
١٠٦- نبيل زكى ، معركة يوم السبت ، مرجع سابق .
١٠٧- حسين عبد الرازق ، معركة إسقاط الدستور ،مرجع سابق .
١٠٨- حسن عثمان، ماذا بعد غياب القانون وانعدام الأخلاق والضمر، الأهالى، 18/12/2012حسين عبد الرازق، الاستفتاء باطل، مرجع سابق .
١٠٩- أمينة النقاش ، مصر تقاوم ، الأهالى ، .18/12/2012
١١٠- لطفى عبد اللطيف ، الاستفتاء ومن تربهم الصنادق ، الحرة والعدالة ، 7/12/2012.
١١١- لطفى عبد اللطيف ، الاستفتاء على الدستور والمفلسون سياسيا ، الحرية والعدالة ، .13/12/2012
١١٢- لطفى عبد اللطيف ، الاستفتاء ومن ترهبهم الصناديق ، الحرية والعدالة ، ?7/12/2012تاجح إبراهيم ، مليونية الشريعة مالها وماعليها ، الحرية والعدالة ، ?5/12/2012لطفى عبد اللطيف ، الاستفتاء على الدستور والمفلسون سياسيا ، الحرية والعدالة ، ?2012 /13/12اصلاح الدين سلطان ، مفارقات بين الاستفتاء والاستقواء ، الحرية والعدالة ، 19/12/2012
١١٣- محمد جمال عرفة ، لماذا تخافون استفتاء الشعب ، الحرية والعدالة ، ?3/12/2012أحمد عبد المنعم ، انكشفتم ، الحرية والعدالة ، ?3/12/2012عادل الأنصارى ، أنجزوا المؤسسات يرحمكم الله ، الحرية والعدالة ، .15/12/2012
١١٤- محمد جمال عرفة ، نهاية العالم ونهاية الأكاذيب ، الحرية والعدالة ، 14ان ?12/2012عادل الأنصارى ، أنجزوا المؤسسات يرحمكم الله ، الحرية والعدالة ، ?15/12/2012منال أبو الحسن ، منطلق دوافع لاوألف لا للدستور ، الحرية والعدالة ، .17/12/2012
١١٥- محمد جمال عرفة ، الراقصون على سلم الدستور اختشوا ، الحرية والعدالة ، .15/12/2012
١١٦- محمد جمال عرفة ، جبهة الإفلاس الوطنى ، الحرية والعدالة ، /18/12 ?2012ليست مصادفة ، الحرية والعدالة ، ?23/12/2012وليد شلبى ، من هنا نبدأ ، الحرية والعدالة، .29/12/2012
١١٧- عبد الله هلال ، لماذا فشلت غزوة الأحزاب ، الحرية والعدالة ، /25/12 ?2012سليمان صالح ، ولكن سفينة مصر لن تغرق ، الحرية والعدالة ، /26/12 ?2012لطفى عبد اللطف ، الصعايدة قادومن ، الحرية والعدالة ، /27/12 2012.
١١٨- ياسر حسانين ، لم ينته الدرس يانخبة ، الحرية والعدالة ، /27/12 ?2012قطب العربى ، دستور الثورة من هنا نبدأ ، الحرية والعدالة ، /27/12 2012.
١١٩- صلاح عز ، الحق الذى لاتسنده قوة الإعلام ضائع ، الحرية والعدالة ، ?29/12/2012عادل الأنصارى ،الاستفتاء وانهيار مشروع الفوضى ، الحرية والعدالة ن.17/12/2012
١٢٠- عصام حسنين ،لإخواننا فى المرحلة الثانية، صوت السلف ،/18/ 2012.
١٢١- بيان من الدعوة السلفية بشأن نتائج الاستفتاء ، مرجع سابق .
١٢٢- تضمن هذا الإعلان ست مواد تتعلق المادة الأولى بإعادة التحقيقات والمحاكمات فى الجرائم التى ارتكبت ضد الثوار ، والمادة الثانية تنص على عدم قابلية الإعلانات الدستورية والقوانين الصادرة عن الرئيس للطعن ، والمادة الثالثة تنص على تعيين النائب العام بقرار من رئيس الجمهورية لمدة 4 سنوات ،والرابعة تمد مدة عمل الجمعية التأسيسية لمدة شهرين ، والخامسة

تنص على عدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية من قبل أية جهة قضائية أما المادة السادسة فتنص على أنه للرئيس اتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة أى خطر يهدد الأمة أو سلامة الوطن .

١٢٣- عمرو الشوبكى ، ماهو أخطر من الإعلان الدستورى ، المصرى اليوم ، 2/12/2012محمد حبيب، إنقاذ سفينة الوطن ، المصرى اليوم ، ?2/12/2012 عمرو الشوبكى ، رئيس لكل الجماعة ، المصرى اليوم ، ?18/12/2012طارق عباس ، هنا مكمن الخطر ياإخوان ، المصرى اليوم ، ?2012 ?8/12محمد حبيب ، ليس عيبا أن تفشلوا ، المصرى اليوم ، ?23/12/2012ضياء رشوان ، إنها الفوضى ، المصرى اليوم ، 2/12/2012.

١٢٤- محمد أمين، حوار عائلى جدا ، المصرى الوم ، ?8/12/2012صلاح عيسى ، على ماذا يتحاورون ، المصرى اليوم ، 7/12/2012.

١٢٥- حمدى رزق ، مذبحة مكى ، المصرى اليوم ، ?6/12/2012محمد أمين ، أصالحك وماله ، المصرى اليوم ، 29/12/2012.

١٢٦- حلمى الجزار، الفرصة تأتى لمن يستحقها ، المصرى اليوم ، 8/12/ ?2012محمود الخضيرى ، لايمكن خلع الرئيس المنتخب بالمظاهرات ، المصرى اليوم ، 8/12/2012.

١٢٧- محمد حامد ، عداء للثورة وللشعب ، الأهالى ، 11/12/2012

١٢٨- أمينة النقاش ، الشرعية الانتخابية لاتحمى النظام ، الأهالى ، 27/11/ 2012.

١٢٩- بهيجة حسين ، الدماء المصرية فى النفق المظلم ، الأهالى ، 27/11/ 2012.

١٣٠- محمد عبد القدوس ، الإعلان الدستورى وإعادة التقييم ، الحرية والعدالة ، 25/12/2012.

١٣١- عادل الأنصارى ، أنجزوا المؤسسات يرحمكم الله ، الحرية والعدالة ، ?15/12/2012توفيق الواعى ، الناجحون منصورون والفاشلون مهزومون ، الحرية والعدالة ، 13/12/2012.

١٣٢- محمد جمال حشمت ، نداء للمعارضة الشريفة فى مصر ، الحرية والعدالة ، ?4/12/2012امحمد السروجى ، جبهة الإغراق ،الحرية والعدالة ، 4/12/2012.

١٣٣- بيان الدعوة السلفية حول الإعلان الدستورى الذى أصدره رئيس الجمهورية ?22/11صوت السلف ، ?23/11/2012بيان من الدعوة السلفية ، صوت السلف ، 9/12/2012.

١٣٤- منار الشوربجى ، كيف نخرج من استقطاب مجنون ، المصرى اليوم ، ?26/12/2012عمرو هاشم ربيع ، أجندة مقترحة للمستقبل ، المصرى اليوم ، ?25/12/2012محمد أبو الغار ، خطاب إلى المرشد العام ، المصرى اليوم ، 25/ ?12/2012ليلى تكلا ، إنها مصر ياناس ، المصرى اليوم ، 18/12/2012.

١٣٥- عبد الرحمن فهمى ، مجلس رئاسى برئاسة مرسى لحل كل المشاكل ، المصرى اليوم ، ?14/12/2012حسن نافعة ، رسالة مفتوحة إلى السيد الرئيس ، المصرى اليوم ، 23/12/2012.

١٣٦- عبد اللطيف المناوى ، ثقافة السلمة المكسورة ، المصرى اليوم ، 27/12/ ?2012محمد أمين ، مرجع سابق ، ?29/12/2012محمد أمين ، رئيس انتحارى يحكم مصر ، المصرى اليوم ، ?24/11/2012على السيد ، جرائم الاستفتاء ، المصرى اليوم ، 13/12/2012.

١٣٧- حسين عبد الرازق ، معركة إسقاط الدستور ، مرجع سابق ، رفعت السعيد ، الكذابون ، مرجع سابق ، نبيل زكى ، معركة يوم السبت ، مرجع سابق .

١٣٨- فتحى عبد الستار ، ماأحلى الرجوع إليه ، الحرية والعدالة /26/12 ?2012عادل الأنصارى ، الدستور والخروج من عنق الزجاجة ، الحرية والعدالة ، ?5/12/2012محمد جمال حشمت ، مصر خطوة للأمام سر ، الحرية والعدالة ، ?28/12/2012عادل الأنصارى ، الحوار هو الحل ، الحرية والعدالة ، ?30/12/2012وليد شلبى ، من هنا نبدأ ، الحرية والعدالة ، 29/12/ 2012.

١٣٩- بيان من الدعوة السلفية بشأن الموقف الراهن ، صوت السلف ، 7/12/ ?2012بيان من الدعوة السلفية بشأن نتائج الاستفتاء ، صوت السلف ، 23/ ?12/2012عبد المنعم الشحات ، حوار مع رافضى الدستور ، صوت السلف ، 20/12/2012.

١٤٠- انظر على سبيل المثال : لميس الحديدى ، لا ، المصرى اليوم ، 20/12/ ?2012سحر الموجى ، هلاوس ثقرة ، المصرى اليوم ، ?30/12/2012جميل برسوم ، إلى متى يستمر العناد ، المصرى اليوم ، ?13/12/2012امحمد أمين ، طرف ثالث فى القصر ، المصرى اليوم ، ?20/12/2012

١٤١- جمال زهران، لالدستور الإرهاب والمؤامرة ، المصرى الوم ، 21/12/ ?2012عبد اللطيف المناوى ، الكفر بدولة الجماعة ، المصرى الوم ، 13/12/ ?2012حمدى رزق مذبحة مكى ، المصرى اليوم ، 6/12/2012.

١٤٢- حسن نافعة ، أطلت الفتنة برأسها فمن يخمدها ، المصرى اليوم ، 2/ ?12/2012زياد العليمى ، لهذا نرفض الدستور ، المصرى اليوم ، 15/12/2012.

١٤٣- عمرو الشوبكى ، لاتصدقوا أن الشريعة فى خطر ، المصرى اليوم ، 11/ ?12/2012ياسر عبد العزيز ، خسائر الإخوان الاستراتجية ، المصرى اليوم ، 8/12م2012ن محمد سلماوى ، سؤال مغلق ، المصرى اليوم ، ?18/12/2012 محمد أمين، جتكم وكسة ، المصرى اليوم ، 30/12/2012.

١٤٤- حسن نافعة ، قنبلة الشيخ ياسر برهامى ، المصرى اليوم ، 25/12/ ?2012سحر الجمارة إنهم يحرقون الوطن ، المصرى اليوم ، ?13/12/2012 وحيد عبد المجد ، قائمة الشرفاء فى معركة الدستور ، المصرى اليوم ، 6/12/ ?2012عمرو الشوبكى ، مرجع سابق ،.11/12/2012

١٤٥- بهيجة حسين ، فاكرين دستور صدقى ياإخوان ، مرجع سابق .

١٤٦- أمينة النقاش ، ميليشيات الإخوان الفضائية ، الأهالى ، 13/11/2012.

١٤٧- عادل الأنصارى ، سقط سهوا ، الحرية والعدالة ، 23/12/2012.

١٤٨- عامر شماخ ، جبهة التخريب الوطنى ، الحرية والعدالة ، ?12/11/2012 سليمان صالح ، من خان ثورتنا وقتل شبابنا ، الحرية والعدالة ، 12/12/2012.

١٤٩- محمد مصطفى ، حالات حرجة ، الحرية والعدالة ، ?7/12/2012عامر شماخ ، متفرقات ، الحرية والعدالة ، ?5/12/2012عبادة نوح ، خمس مشكلات مع نخبة بنى علمان ، الحرية والعدالة ، ?.5/12/2012لطفى عبد اللطيف ، الاستفتاء على الدستور والمفلسون سياسيا ، الحرية والعدالة ، 13/12/2012.

١٥٠- محمد الحمدى ، مستقبل وطن ، الحرية والعدالة ، ?20/12/2012 لطفى عبد اللطيف ، الاستفتاء ومن ترهبهم الصناديق ، الحرية والعدالة ، 7/

?12/2012أحمد عبد المنعم ، انكشفتم ، الحرية والعدالة ، . 3/12/2012
١٥١- محمد كمال ، حول أكذوبة انقسام الشعب المصرى ، الحرية والعدالة ، 23/11/2012.
١٥٢- ياسر برهامى ، المادة المفسرة خط أحمر ، صوت السلف ، /24/11 ?2012ياسر برهامى ، التأسيسية وصراع الهوية ، صوت السلف ، 1/12/2012. ?عبد المنعم الشحات ، دستور الأمة أم دستور النخبة §(? (اصوت السلف ، 6/12/2012.
١٥٣- صلاح عيسى ، على ماذا يتحاورون ، المصرى الوم ، .8/12/2012
١٥٤ أشرف العشماوى ، نجيب محفوظ ومصلحة المجتمع ، المصرى اليوم ، 20/12/2012.
١٥٥- محمد سلماوى ، مرسى يفاوض نفسه ، المصرى اليوم ، .11/12/2012
١٥٦- عبد اللطيف المناوى ، الكفر بدولة الجماعة ، المصرى اليوم ، /9/12 2012.
١٥٧- سليمان جودة سوء حظ مرسى ، المصرى اليوم ، .15/12/2012
١٥٨- محمد سلماوى ، مواجهة السلفيين ، المصرى اليوم ، .15/11/2012
١٥٩- عبد الحميد كمال ، المحليات فى الدستور ، مرجع سابق ، حسين عبد الرازق ، الاستفتاء باطل ، مرجع سابق
١٦٠- نبيل زكى ، السلفية الجهادية ، مرجع سابق ، أمينة النقاش ، مليشيات الإخوان الفضائية ، مرجع سابق .
١٦١- فريدة النقاش ، مع كامل الاحترام للدين ، مرجع سابق .
١٦٢- بهيجة حسين ، فاكرن دستور صدقى ، مرجع سابق .
١٦٣- محمود اسماعيل ، نحو ترشيد الإخوان المسلمين لماذا وكيف ، الأهالى ، 11/12/2012.
١٦٤- المرجع السابق نفسه .
١٦٥- محمد عبد القدوس ، نتيجة الاستفتاء لم يسبق لها مثيل ، الحرية والعدالة ، ?19/12/2012محمد السروجى ، أنا والدستور وسجن المزرعة ، الحرية والعدالة ، . 6/12/2012